

نموذج رقم (1)

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:

محمد عبد الطالغ سالم صبيح

اسم الطالب:

Signature:



التوقيع:

Date:

التاريخ:

2014/9/7



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية)

إعداد الباحث:

محمود عبدالملك سالم صيام

إشراف الدكتور:

ماهر موسى درغام

قدمت هذه الدراسة كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

2014



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الجامعة الإسلامية - غزة
The Islamic University - Gaza

ج س غ / 35 /
الرقم
2014/06/25
Date التاريخ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمود عبدالملك سالم صيام لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 27 شعبان 1435 هـ، الموافق 2014/06/25 الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	د. ماهر موسى درغام
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. حمدي شحدة زعرب
.....	مناقشاً خارجياً	د. جميل حسن النجار

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

.....
أ.د. فؤاد علي العاجز



وَسَمِعَ الرَّسُولَ مَذْمُومًا
مِنْ ذِي الْأَرْبَعِ مِائَةِ
سَنَةٍ

يُرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ
(المجادلة: II)

إهداء إلى

والديّ "الأعزاء" أبي وأمي"

الذين لم يبخلوا علي يوماً بشيء ...

الذين وهبوني الحياة والأمل ...

الذين أناروا لي درب النجاح ...

أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة.

إلى زوجتي العزيزة

التي أشرقت شمسها في سماء حياتي وكانت نوراً قد غطى على أحزاني

إلى إخوتي الأعزاء

الذين أكنُّ لهم كل التقدير والاحترام ...

والذين أفتقدهم في مواجهة الصعاب ...

إلى أصدقائي الأعزاء وزملائي الأفاضل الذين آزروني من أجل تحقيق الآمال.

إليهم جميعاً أمدي هذه الرسالة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفـوك، ولا تطيب الجـنة إلا برؤيتك. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد ...

سطور الشكر دائماً ما تكون في غاية الصعوبة عند صياغتها، ربما لأنها تشعرنا بقصورها وعدم إيفائها حق من تهنئه إياها، والآن نقف عاجزين ونحن نخط هذه السطور ونهديها إلى ينابيع العطاء التي تدفق علينا العلم ليروي هذا الصرح الشامخ، إلى المشرف الفاضل الدكتور/ ماهر موسى درغام، استاذ المحاسبة المشارك في الجامعة الإسلامية، الذي أعطى الكثير من وقته وجهده لتطوير كل صفحة من صفحات هذه الرسالة.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية الغراء، لما قدموا لي من عون وإرشاد، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من الأستاذ الدكتور/ حمدي زعرب مناقشاً داخلياً، والاستاذ الدكتور/ جميل النجار مناقشاً خارجياً، لتكريمهما بمناقشة هذا البحث، وعلى نصحتهم وارشادهم الذي كان له عظيم الأثر في تصويب مسار البحث؛ فجزاهم الله عني خيراً.

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

وختاماً أسأل الله العليّ القدير أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه

الباحث

محمود عبد المالك سالم صيام

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	البيان	م.
أ	الآية القرآنية	1
ب	الإهداء	2
ت	الشكر والتقدير	3
ث	فهرس المحتويات	4
ح	فهرس الجداول	5
خ	ملخص الدراسة باللغة العربية	6
د	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	7
1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
2	المقدمة	8
4	مشكلة الدراسة	9
4	أهمية الدراسة	10
5	أهداف الدراسة	11
6	فرضيات الدراسة	12
6	الدراسات السابقة	13
15	التعليق على الدراسات السابقة	14
15	ما يميز الدراسة الحالية	15
16	الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة	
17	المقدمة	16
19	المبحث الأول الحاكمة المؤسسية	17
20	تمهيد	18
21	مفهوم الحاكمة المؤسسية	19
25	أهمية وأهداف الحاكمة المؤسسية	20
29	مبادئ الحاكمة المؤسسية والآليات التي تقوم عليها	21
34	الحاكمة المؤسسية في فلسطين	21
36	علاقة الحاكمة المؤسسية بجودة الأرباح	22

37	عناصر الحاكمة المؤسسية	23
43	المبحث الثاني جودة الأرباح	24
44	تمهيد	25
45	مفهوم جودة الأرباح	26
45	أهمية جودة الأرباح	27
47	العوامل المؤثرة في جودة الأرباح	28
49	الفصل الثالث الدراسة التطبيقية	
50	المقدمة	29
51	المبحث الأول منهج الدراسة وتحليل البيانات	30
52	تمهيد.	31
52	منهجية الدراسة.	32
52	طرق جمع البيانات.	33
53	مجتمع وعينة الدراسة.	34
53	متغيرات الدراسة وطرق قياسها.	35
56	المبحث الثاني اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.	36
57	تمهيد.	37
57	محاور التحليل.	38
65	اختبار فرضيات الدراسة.	39
70	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.	40
73	الفصل الرابع النتائج والتوصيات	
74	نتائج الدراسة	41
75	التوصيات	42
76	الدراسات المقترحة المستقبلية	43

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الحاكمية المؤسسية والتي تتكون من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي وبين جودة الأرباح، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression) لقياس تأثير العناصر الخاصة بالحاكمة المؤسسية على جودة الأرباح والتي تنقسم إلى قسمين وهما مجلس الإدارة حيث تم قياس تأثير ملكية أعضائه لأسهم الشركة وعدد أعضائه واستقلاليته على جودة الأرباح والقسم الآخر لعناصر الحاكمية المؤسسية المتمثلة في لجنة التدقيق الداخلي والتي تنقسم إلى استقلالية هذه اللجنة بالإضافة إلى خبرتها ونشاطها في الشركة، كما تم استخدام معادلة ريكاردسون (Richardson) لقياس جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها "12" شركة صناعية، حيث تم دراسة البيانات الخاصة بهذه الشركات لمدة 6 سنوات بدءاً من العام 2008 وانتهاءً بعام 2013، حيث تم مسح التقارير المالية السنوية للوصول إلى المعلومات المطلوبة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين استقلالية مجلس إدارة الشركة وبين جودة الأرباح، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نشاط لجنة التدقيق الداخلي وجودة الأرباح، أما عناصر الحاكمية المؤسسية الأخرى والمتمثلة بملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وخبرة لجنة التدقيق الداخلي فلم تثبت الدراسة وجود علاقة بينهما، وبخصوص استقلالية لجنة التدقيق الداخلي فلم يتمكن من اختبار تأثيرها على جودة الأرباح وذلك لاستقلالية جميع لجان التدقيق العاملة في الشركات التي خضعت للدراسة عن أية وظائف تنفيذية.

ومن أهم توصيات الدراسة: العمل بكافة الطرق لتحقيق استقلالية مجلس الإدارة وزيادة عدد أعضائه وذلك من خلال الإشراف على تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وعقد الندوات لتوعية مجالس إدارة الشركات بأهمية استقلاليته عن الوظائف التنفيذية وأهمية الدور الذي يلعبونه في كشف عمليات التلاعب التي قد تقوم بها الإدارة، بالإضافة إلى التوعية بالدور التي تلعبه لجنة التدقيق الداخلي في الشركات وفعاليتها في الحد من عمليات التلاعب التي قد تقوم بها الإدارة لتحقيق مصالح خاصة بها وتوضيح أهمية نشاط هذه اللجنة عن طريق زيادة عدد الاجتماعات التي تعدها اللجنة سنوياً.

Abstract

This study aims to identify extent of relationship between organization governance elements represented in board of directors and internal auditing committee and profits quality. The study used the multi regression model to measure the impact of such elements on profits quality. It measured the effect of board of directors on profits quality in terms of stocks ownership by the members of the board, number of board members and the board independency. Moreover, the study examined the other element, which is the internal auditing committee concerning its independency, experience and activity in the organization. The researcher used Richardson Equation to measure profit quality in industrial organizations listed in Palestine Exchange. To fulfill study aims, the researcher examined all data of 12 listed industrial organizations, and he considered such data for six years from 2008 to 2013, in addition to surveying annual financial reports to reach for required information for the study.

Study results:

1. There is a statistical relation between of board of directors independency and profits quality.
2. There is a direct statistical relation between number of board members and profits quality.
3. There is a direct statistical relation between of internal auditing committee activity and profits quality.
4. There is no relation among other organization governance elements as stocks ownership and experience of the internal auditing committee.
5. Regarding the independency of auditing committee, the researcher could not test its impact on profits quality because all the examined committees in the organizations were independent from any executive task.

Study recommendations:

- ✓ Work via all methods to achieve independency of board of directors and increase its members through supervising the application of organization governance elements and holding awareness seminars about the importance of such independency from executive roles.
- ✓ Focus on the significance role that the board of directors plays in inspecting manipulation done by administration.
- ✓ Highlight of the role that the internal auditing committee plays in organizations and its effectiveness in limiting manipulation occurred by the administration to achieve its interests.
- ✓ Show the importance of the auditing committee through increasing its the annual meetings.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- (1-1) المقدمة
- (2-1) مشكلة الدراسة
- (3-1) أهمية الدراسة
- (4-1) أهداف الدراسة
- (5-1) فرضيات الدراسة
- (6-1) الدراسات السابقة
- (7-1) ما يميز الدراسة الحالية

(1-1) المقدمة:

الأرباح هي الدليل الأهم الذي يُبنى عليها القرار الاستثماري، فهي تعتبر مقياس لمدى الكفاءة في إدارة ونمو الأموال في أي شركة صناعية أو تجارية كانت، لذلك نجد كثير من إدارات الشركات بدأت بابتكار أحدث الطرق للتلاعب بهذا الرقم من أجل استقطاب رؤوس الأموال وتحسين سمعتها من جهة ومن أجل بيان مدى كفاءتها لدى الملاك وأعضاء مجلس الإدارة من جهة أخرى، وبالتالي الاعتماد على رقم الربح وبناء القرار الاستثماري عليه لا يعتبر بالشئ الكافي ولا يتسم بالقرار الصحيح، لذلك يفترض بالمستثمرين والمساهمين عدم التركيز على الرقم الإجمالي للأرباح فقط، بل يجب معرفة مكونات ومصادر هذه الأرباح والتركيز على نسبة الأرباح من الأنشطة التشغيلية الخاصة بالشركة، فمن هنا ولتحقيق الشفافية يجب الاهتمام بأن يتم منع أي محاولة للتدليس والغش في حسابات الشركات وخاصة تلك التي لها علاقة بالأرباح.

فقد أشار (أبو عجيبة، 2007: 96) أن مديري الشركات يُمنحوا المرونة الكافية لممارسة اجتهاداتهم في إعداد التقارير المالية، حيث يتمكنون باستخدام معارفهم وخبراتهم من تحسين فعالية القوائم المالية، والتي من خلالها يستطيع جميع الأطراف قراءة ما حدث خلال الفترة الماضية والتنبؤ بما قد يحدث خلال الفترة القادمة، ومن خلال الفهم الكامل لطبيعة وسلوكيات سوق الأسهم والمتعاملين فيها يستطيع المحاسب أن يصور القوائم المالية محددة بذلك رقم الأرباح بناءً على رغبة الإدارة، وبما يحقق لها بعض الأهداف المنشودة، ويطلق على هذه العملية بإدارة الأرباح (Earning Management) فهي تهدف إلى التلاعب في الأرباح لتحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين.

وأشار (Chan, et. al., 2006: 1062) إلى أن الاهتمام برقم الربح (Bottom line of income statement) من قبل الأطراف المختلفة عند اتخاذهم قراراتهم لا يعني اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية، لأن الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته يؤدي إلى إغفال ما تحتويه بنود المستحقات من معلومات لها أثر مهم فيما سيتمخض عن عملية اتخاذ القرارات من نتائج، ولعل من المناسب الإشارة إلى دور المعلومات التي تحتويها بنود المستحقات في التنبؤ باستمرارية الأرباح في المستقبل، إذ أن زيادة الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات تشير إلى أن جودة الأرباح منخفضة، وهذه الجودة المنخفضة للأرباح ترتبط أو تؤدي إلى عوائد مستقبلية ضعيفة، وعليه فإنه يمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأداء في الشركات.

كما أشار (Bellovary, et. al., 2005: 34) إلى اعتبار أن جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات يعتبر مقياساً مهماً في تقييم الوضع المالي للشركات.

ولقد بين (Dechow, et. al., 1996:7) أن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات.

وقد بينت أغلب الدراسات التي تناولت جودة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها الاعتماد على نماذج المستحقات لمعرفة مدى جودة الأرباح كما عيّنت الدراسات الخاصة بإدارة الأرباح أيضاً على نماذج المستحقات لتحديد مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، لذلك فإن كلاً من جودة الأرباح وإدارة الأرباح يعتمدان على المستحقات.

ولا شك في أن من الأساليب التي تحد من التلاعب في حسابات وعمليات الشركة ما يسمى بالحاكمية المؤسسية والتي تتمثل في مجلس إدارة الشركة بالإضافة إلى لجنة التدقيق الداخلي فيها، بحيث يقوم مجلس الإدارة الخاص بالشركة بلعب دور كبير في رسم السياسات والاستراتيجيات والعمليات الخاصة بالشركة والتي تضمن سير العمل فيها بصورة جيدة وفي الاتجاه الصحيح، ولا تقل لجنة التدقيق الداخلي أهمية في الدور التي تلعبه لضمان استمرارية الشركة فهي التي تقوم بمراقبة كافة العمليات والخطط في الشركة وضمان سيرها وفق ما خطط لها، بحيث تؤثر هذه السياسات والاستراتيجيات والخطط الموضوعية من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي في الشركة على تحقيق مصطلح جودة الأرباح وهي استمرارية تحقيق الأرباح الحالية في الفترات القادمة بمعنى آخر أن الأرباح التي تُفصح عنها الشركات تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة ولا تحمل أي مبالغاة أو أرقام افتراضية.

فقد أشار (Brone and Caylor, 2004) أن الدراسات السابقة في مجال الحاكمية المؤسسية بينت أنها تساعد على خفض المخاطر في الشركات، كما وتساعد على تداول أسهم الشركات في الأسواق المالية، ورفع قيمة هذه الأسهم.

وبينت الدراسات السابقة مثل دراسة (Fuerst, 2004)، و (Balatbat, et. al., 2004)، أن عناصر الحاكمية المؤسسية تتمثل في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي، والذين يلعبون دوراً مهماً في أداء الشركات، حيث أن خصائص مجلس الإدارة تتمثل في نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وعدد أعضاء المجلس، واستقلاليتها، أما لجنة التدقيق الداخلي فتتمثل خصائصها في استقلالية لجنة التدقيق، وخبرتها، بالإضافة إلى حجم نشاطاتها في داخل الشركة.

(2-1) مشكلة الدراسة:

إن رقم الريج لا يعتبر الدليل القاطع الذي يُبنى عليه الحكم على كفاءة الإدارة من قبل المساهمين، بمعنى آخر لا يعتبر دليلاً على نجاح الشركة واستمراريتها في ظل الطرق المستحدثة والتي يتم تطبيقها في بعض الشركات والتي يطلق عليها إدارة الأرباح، حيث إن إدارة الأرباح هي التلاعب ببنود المستحقات لزيادة رقم الريج، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، وبالتالي إمكانية تعرض الشركة إلى الإفلاس، ونظراً لأنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد على المستوى المحلي، فإنه يجب دراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر في جودة الأرباح في هذه الشركات، حتى يتم الحفاظ على استمراريتها، لذلك سنحاول في هذه الدراسة معرفة مدى العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح والتي تلعب دوراً كبيراً في تحسين أداء الشركات.

في ضوء ما سبق يمكن أن تتمحور مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

❖ ما هي العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح؟

والذي يتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما العلاقة بين نسبة ملكية المديرين في أسهم الشركة وبين جودة الأرباح؟

2- ما العلاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح؟

3- ما العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح؟

4- ما العلاقة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح؟

5- ما العلاقة بين خبرة لجنة التدقيق وجودة الأرباح؟

6- ما العلاقة بين نشاطات لجنة التدقيق وجودة الأرباح؟

(3-1) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح العلاقة بين العناصر المختلفة للحاكمة المؤسسية وجودة الأرباح، بالإضافة إلى ما تصبو إليه الدراسة من معرفة المفاهيم والأهمية لكل من الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح، لذلك فإن هذه الدراسة تخدم جهات عديدة مرتبطة بإعداد أو استخدام القوائم المالية أولها الشركات الصناعية والتي تسعى دائماً إلى زيادة جودة أرباحها، وعليه فإذا كان

هناك عوامل تساعد في زيادة جودة الأرباح كجوانب الحاكمية المؤسسية فإن المديرين سيسعون إلى تطبيق مثل هذه العوامل، حيث إن البحث عن هذه العوامل والعمل على تطبيقها يؤدي إلى وجود أرباح تتميز بجودتها والذي بدوره يحمي السوق المالي من عمليات التلاعب وتشجيع الاستثمار فيه، بالإضافة إلى توعية المستثمرين الحاليين والجدد من اتخاذ القرارات الصحيحة عن طريق زيادة توضيح ماهية وطبيعة وخصائص الأرباح وتعريفهم بأهمية جودة الأرباح، حيث إن جُل اهتمام المستثمر يكون في قيمة الربح الذي حققته الشركة وهو العائد على استثماراتهم المالية وتوزيعات الأرباح التي لا تحدث إلا بوجود أرباح مستمرة يتم تحقيقها من قبل الشركة، كما وتخدم الدراسة المديرين في بيان مدى العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح، حيث إن مديري الشركات يريدون أن تكون الأرباح التي حققوها تتميز بالجودة لما لذلك من أثر على سمعتهم المهنية، كما أن للدراسة دور في تحفيز الهيئات التشريعية على تنظيم عمل الشركات بما يحافظ على سلامة السوق المالي عبر تطبيق أساليب جديدة لتحقيق الشفافية في الأرباح المعلن عنها من قبل الشركات.

(4-1) أهداف الدراسة:

- 1- معرفة مدى وجود علاقة بين الحاكمية المؤسسية بجوانبها المختلفة وبين جودة الأرباح من دراسة للعلاقة بين مدى نسبة ملكية مجلس الإدارة وعدد أعضائه واستقلالته على جودة الأرباح، وأيضاً تأثير جودة الأرباح باستقلالية لجنة التدقيق وخبرتها ونشاطاتها.
- 2- التعرف على عناصر مبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية والتي لها علاقة بجودة الأرباح.
- 3- استنتاج مدى فعالية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
- 4- توضيح المقاييس التي تستخدم في قياس جودة الأرباح.

(5-1) فرضيات الدراسة:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية المديرين في أسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.
- 5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.
- 6- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاطات لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

(6-1) الدراسات السابقة:

لقد تم البحث عن المواضيع ذات العلاقة بالحاكمة المؤسسية وجودة الأرباح من أبحاث ودراسات سابقة، وقد تم التوصل إلى عدة دراسات تناولت الموضوع، مع العلم أن هناك ندرة في الدراسات التي ركزت على هذا الموضوع خصوصاً في دولة فلسطين، وفيما يلي بعض الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (درغام، 2013)، بعنوان: "مدى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ حوكمة المصارف".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ الحوكمة المؤسسية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة بالإعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة وتوزيعها على الموظفين ذات العلاقة بالحاكمة في البنوك بواقع 35 استبانة استرد منها 30 استبانة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ حوكمة المصارف مجتمعة بدرجة كبيرة، كما وتلتزم البنوك الفلسطينية بمبدأ حماية حقوق المساهمين ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بدرجة كبيرة جداً.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية في الدولة الممثلة في بورصة فلسطين وسلطة النقد بمزيد من الدور الرقابي على مؤسسات الدولة، والعمل على انشاء معهد متخصص في حوكمة الشركات يرصد التغيرات في بيئة الأعمال، بالإضافة إلى ضرورة قيام الجمعيات المهنية وكليات التجارة بعمل برامج تدريبية وعقد ورشات عمل لنشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها.

2- دراسة (حمدان، 2012a)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالإضافة إلى إختبار العوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح في تلك الشركات وهي: التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، عقود الدين، العائد على الاستثمار، التحكم المؤسسي، جودة التدقيق، ولجان التدقيق.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة تشير إلى ارتفاع جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى وجود تأثير لحجم الشركة وجودة التدقيق في مستوى جودة الأرباح.

ومن أهم توصيات الدراسة تطوير نموذج لقياس جودة الأرباح يعتمد في سوق عمان المالية، مع تفعيل آليات التحكم المؤسسي وغيرها من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة الأرباح.

3- دراسة (حمدان وآخرون، 2012)، بعنوان: "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها".

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق الداخلي العاملة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ثم البحث في أثرها في جودة الأرباح المُعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، وفي ذات الوقت، لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق وهي: حجم لجنة التدقيق، واستغلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة، توصية الجهات المنظمة والمشرفة على عمل السوق المالية الأردنية بتفعيل آليات الحاكمية المؤسسية ومنها لجان التدقيق، والرقابة في تطبيق مبادئها.

4- دراسة (أبو علي وآخرون، 2011)، بعنوان: "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية".

هدفت هذه الدراسة إلى استجابة العديد من الجهود المحاسبية التي تُبذل في إيضاح أهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية و خصائص تلك المعلومات، وتهدف إلى تعرف أثر خصائص الأرباح المحاسبية (جودتها) في تكلفة رأس المال، من حيث تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. وتقتضى الدراسة أن جودة الأرباح المحاسبية تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية على شكل تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تخفيض مخاطرة المعلومات، وقد استخدم الباحث في دراسته الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبناءً على معايير الإبلاغ المالي الدولية، في قياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها في تكلفة رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى ما يدعم وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على نحو عام في تكلفة حقوق الملكية، ووجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية على نحو منفرد في تكلفة حقوق الملكية.

علماً بأن أثر بُعد ملائمة الأرباح المحاسبية كان أعلى من أثر موثوقية الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية. وكان للتحفظ المحاسبي أثر ضعيف في تكلفة حقوق الملكية. ويتقسيم صفات الأرباح المحاسبية بناءً على طريقة القياس إلى مقاييس محاسبية ومقاييس مالية كان أثر المقاييس المحاسبية أعلى في تكلفة حقوق الملكية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق الجودة في الأرباح، بالإضافة إلى إقتراح استكمال دراسة هذا الموضوع من خلال إجراء دراسات تهدف إلى قياس أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة الاقتراض بدلاً من تكلفة حقوق الملكية واستخدام ممثلات أخرى لقياس جودة الأرباح المحاسبية وخصوصاً التحفظ المحاسبي.

5- دراسة (رمضان، 2010)، بعنوان: "أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الأردني".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور أدوات الحاكمية المؤسسية في التخفيف من مشكلة الوكالة في الشركات الصناعية الأردنية، من خلال دراسة تأثير أدوات الحاكمية المؤسسية الداخلية: هيكل الملكية، ومجلس الإدارة، هيكل رأس المال، على معدل دوران الأصول كبديل معكوس لتكاليف الوكالة.

وخلصت الدراسة إلى أن هيكل الملكية وبالتحديد ملكية الشركات وتركز الملكية، وخصائص مجلس الإدارة من حيث عدد الأعضاء واستقلالية الأعضاء والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، وبالإضافة إلى القروض البنكية كمؤشر لهيكل رأس المال، تُشكل مجملها أدوات لحاكمية مؤسسية فاعلة في الشركات الصناعية الأردنية، وكذلك فقد توصلت الدراسة إلى أن كفاءة أدوات الحاكمية المؤسسية في التخفيف من تكاليف الوكالة، تختلف باختلاف معدل النمو المتوقع للشركة، وتضيف هذه الدراسة إلى الأدبيات العملية حول تكاليف الوكالة أدلة جديدة مهمة عن الدول النامية، بالإضافة إلى الإضافة المهمة المتعلقة بأثر معدل النمو المتوقع للشركات على دور أدوات الحاكمية المؤسسية في التخفيف من تكاليف الوكالة للشركات الصناعية الأردنية.

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة، زيادة الاستقلالية بين أعضاء مجلس الإدارة والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، بحيث أن كل هذه التوصيات تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة، هذا بالإضافة إلى استغلال القروض البنكية والتي لها دور كبير في تخفيض تكاليف الوكالة.

6- دراسة (الشريف وأبو عجيبة، 2009)، بعنوان: "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية".

حيث هدفت هذه الدراسة ، وفي إطارها النظري تحديداً إلى توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته ومقاييسه، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمة المؤسسية في الشركات الأردنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة؛ ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمة المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

وقد أوصت الدراسة الجهات ذات العلاقة بالعمل على إيجاد آليات لضمان استقلالية مجالس إدارة الشركات، والعمل على تعزيز استقلالية لجان التدقيق وتفعيل هذه اللجان بداخلها وذلك من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالخبرة المالية، لما لذلك من أثر إيجابي في رفع مستوى جودة الأرباح.

7- دراسة (الإمام وأمين، 2007)، بعنوان: "دور حوكمة الشركات في عمليات تقييم الاستثمار: دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى الاستفادة من مبادئ وقواعد وضوابط حوكمة الشركات لجعله ذات إدارة كفؤة تساهم في نمو نشاط الاستثمار في الاقتصاد العراقي وتكوين بناء معرفي عن موضوع (حوكمة الشركات: Corporate Governance) كأحد الآليات الحديثة لتعزيز عمليات تقييم الاستثمار في سوق الأوراق المالية بما يعزز من زيادة توجه المستثمرين نحو عمليات الاستثمار في تلك الشركات كما هدفت الدراسة إلى العمل على وضع إجراءات وآليات التنفيذ والمحاسبة وإيجاد آليات الإشراف والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء في الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تزايد الاهتمام بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات نتيجة التطورات والمتغيرات في الأسواق المالية، كما استنتجت الدراسة أن حوكمة الشركات تعزز سمعة الشركات من خلال بناء الثقة في سوق الأوراق المالية بين جمهور المتعاملين، كما أن حوكمة الشركات تؤدي إلى تعزيز عمليات تقييم الاستثمار مما يؤدي إلى تطور تعاملات المستثمرين وبالتالي زيادة عمليات النمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة الجهات الرقابية والتدقيق بضرورة توحيد جوانب السياسات المحاسبية والمالية بشكل دقيق لضمان تحقيق الإفصاح والشفافية التي هي صميم حوكمة الشركات، وضرورة قيام مجالس إدارات الشركات بمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تُضعف حوكمة الشركات وأهمها تضارب المصالح في عمليات الاستثمار، بالإضافة إلى توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستثمرين على معلومات كافية وفي الوقت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Demerjian, et. al., 2013)، بعنوان: " Managerial Ability and Earning Quality".

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين القدرة الإدارية وجودة الأرباح.

وقد توصلت إلى أن جودة الأرباح ترتبط بصورة طردية مع القدرة الإدارية، مع وجود أرباح أعلى وثبات المستحقات، كما أثبتت الدراسة أن الإدارة التي تتمتع بقدرة أكبر تقل أخطاءها في تقدير الديون المعدومة وتحقيق الجودة في تحديد المستحقات، وهذه النتائج متسقة مع فرضية أن المديرين يستطيعون أن يؤثروا على نوعية الأحكام والتقديرات المستخدمة لتشكيل الأرباح.

وقد أوصت الدراسة إلى زيادة دعم الإدارة لزيادة قوتها، لما لذلك من تأثير على جودة الأرباح عن طريق زيادة الدقة في تحديد الديون المعدومة والمستحقات، بالإضافة إلى قدرتها على اتخاذ القرارات التي تحقق جودة الأرباح.

2- دراسة (Reyad, 2013)، بعنوان: " The Role of Auditing Quality as tool of Corporate Governance in Enhancing Earning Quality: Evidence from Egypt".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي كأداة من أدوات حوكمة الشركات ومستوى جودة الأرباح في جمهورية مصر العربية. وقد تحقق ذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات، وجودة التدقيق، وجودة الأرباح، ثم تحليل العلاقة بين خصائص جودة التدقيق في مكاتب التدقيق وإمكانية تخفيض إجمالي المستحقات

باعتبارها واحدة من مؤشرات نوعية الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية، وقد تم استخدام منهج الانحدار المتعدد بالتطبيق على (60) شركة من شركات القطاع الصناعي للفترة ما بين (2005-2010).

وخلصت الدراسة إلى أن هناك مستوى مقبول من جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية، وكان هناك مستوى مقبول من جودة التدقيق في مكاتب التدقيق المصرية، كما استنتجت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي لجودة التدقيق على الحد من زيادة المستحقات وبالتالي زيادة فترة الاحتفاظ بالزبون (Client retention period) في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية.

وقد أوصت الدراسة بأن يتم الإشراف على عمليات التدقيق حتى تتحقق الجودة في هذه العمليات في الشركات الصناعية المصرية، لما لذلك من تأثير إيجابي على جودة الأرباح.

3- دراسة (Garcia, et. al., 2010)، بعنوان: "Audit Committee and Internal Audit and The Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في أسبانيا، والتي تُقاس على أنها مستحقات غير طبيعية لاختبار جودة البيانات المالية، حيث افترضت الدراسة أن العلاقة الفعالة بين لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي من شأنه أن يقلل فرص الإدارة للتلاعب في الأرباح.

وقد أثبتت نتائج الدراسة أن حجم وعدد اجتماعات لجنة التدقيق يرتبط بصورة عكسية مع التلاعب بالأرباح، كما وأثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بين وجود وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة وتتميز بخبرة كافية للتدقيق على عمليات الشركة والتأكد من سلامة هذه العمليات بالإضافة إلى تكثيف اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي في الشركة لما لذلك من تأثير إيجابي على الحد من إدارة الأرباح.

4- دراسة (Machuga and Teitel، 2007)، بعنوان: " The Effects of the Maxican Corporate Governance Code on Quality of Earning and its Components."

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير جودة الأرباح بقانون الحاكمية المؤسسية الذي تم تطبيقه في دولة المكسيك والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح، حيث تم تطبيق قانون الحاكمية المؤسسية المكسيكي سنة (2000).

وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج منها، أن جودة الأرباح ازدادت بعد تطبيق قانون الحاكمية المؤسسية، كما تبين وجود قدرة أفضل وأكبر على للتنبؤ بالأرباح في الشركات التي تطبق عناصر الحاكمية المؤسسية، كما استنتجت الدراسة وجود تحفظ بشكل أكبر في التقارير الخاصة بالشركات التي تمتلكها العائلة.

وأوصت الدراسة بضرورة فصل مجلس الإدارة عن أية وظائف تنفيذية وتحقيق استقلاليتها في الشركة لما له من دور كبير على تحقيق جودة الأرباح.

5- دراسة (Lin, et. al., 2006)، بعنوان: " The Effect of Audit Committee Performance on Earning Quality."

حيث هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وهي: الحجم، والاستقلالية، والخبرة المالية للأعضاء، ونشاطات اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة، وبين إعادة قياس الأرباح كمؤشر لإدارة الأرباح.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح، أما عناصر لجنة التدقيق الأخرى وهي: الخبرة المالية، والاستقلالية، ونشاطات لجنة التدقيق، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة فلم تشير الدراسة إلى وجود علاقة بينهما وبين جودة التقارير المالية.

وقد أوصت الدراسة بناءً على نتائجها بتحديد حجم لجنة التدقيق بما يتناسب مع طبيعة العمل في الشركة بحيث أن اللجنة المكونة من عدد محدود من الأعضاء تعتبر أكثر تميزاً من الأخرى.

6- دراسة (AFAANZ Newsleter, 2005)، بعنوان: " Earning Quality and its Relationship with Aspects of Corporate Governance: An Investor Perspective."

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية، حيث تم استخدام نموذج (Richardson, et. al., 2004) لقياس مدى اعتماد جودة الأرباح على المستحقات الكلية في دولة استراليا، حيث تم تناول ثلاثة جوانب للحاكمية المؤسسية وهي: ملكية المديرين لأسهم الشركة، واستقلالية مجلس الإدارة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين ملكية المديرين لأسهم الشركة، أما باقي جوانب الحاكمية المؤسسية من استقلالية وعدد أعضاء مجلس الإدارة، فلم يوجد بينهما وبين جودة الأرباح علاقة حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة.

لذلك فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة دعم استقلالية مجلس الإدارة وذلك عن طريق الحرص على عدم امتلاك أعضاء هذا المجلس لأسهم الشركات التي يعملون بها.

7- دراسة (Bryan, et. al., 2004)، بعنوان: " The Influence of Independent and Effective Audit Committees on Earning Quality"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر توصيات لجنة (Blue Ribbon) والتي نصت على تحسين فعالية لجنة التدقيق الداخلي على جودة الأرباح، بحيث أوصت هذه اللجنة بتكوين لجنة تدقيق مستقلة تُكوّن من ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بالخبرة المالية، كما أوصت اللجنة بضرورة اجتماع لجنة التدقيق بشكل دوري لزيادة فاعليتها في الشركة، وقامت الدراسة باختبار أثر هذه المتغيرات على جودة الأرباح المقاسة من خلال شفافية الأرباح ومستوى الإعلام فيها، وتم قياس الإعلام من خلال حجم معامل استجابة الأرباح ، كما تم قياس مستوى الشفافية من خلال درجة عدم الدقة في المستحقات.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أعضاء لجنة التدقيق المستقلين والذين يتمتعون بخبرة مالية ويجتمعون بشكل دوري وبين جودة الأرباح.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون لجنة التدقيق مستقلة وتتمتع بخبرة مالية، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات بشكل دوري بين أعضاء اللجنة، والذي بدوره يزيد من جودة الأرباح.

(7-1) التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال اطلاع الباحث على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وما خرجت به من توصيات حول الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح، فقد خرج الباحث بالنقاط التالية:

1- بصورة عامة أكدت جميع الدراسات التي تناولت الحاكمية المؤسسية مثل دراسة (حمدان، 2012b) ودراسة (حمدان وآخرون، 2012) ودراسة (رمضان، 2010) ودراسة (الشريف وأبو عجيبة، 2009) على أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات وذلك للمزايا التي تتحقق من تطبيقها، بالإضافة إلى الدراسات الأخرى والتي تناولت جودة الأرباح مثل دراسة (حمدان، 2012a) ودراسة (Demerjian, et. al., 2013) ودراسة (Garcia, et. al., 2010) ودراسة (Machuga and Teitel, 2007) ودراسة (Lin, et. al., 2006) أكدت أيضاً على أهمية جودة الأرباح وأثرها على الأطراف الداخلية للشركة مثل الإدارة والأطراف الخارجية مثل المساهمين والدائنين وغيرهم.

2- بعض الدراسات ناقشت جودة الأرباح فقط مثل دراسة (حمدان، 2012a) ودراسة (حمدان، 2012b) ودراسة (أبو على وآخرون، 2011) ودراسة (Demerjian, et. al., 2013) والبعض الآخر تناولت الحاكمية المؤسسية فقط مثل دراسة (رمضان، 2010) ودراسة (الإمام، 2007)، دون التركيز على تأثير الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح.

(8-1) ما يميز الدراسة الحالية:

إن هذه الدراسة تعتبر مهمة لأنها تحاول معرفة مدى العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح والتي قلّة ما تم تناولها في الأبحاث والدراسات وخاصة الدراسات العربية، بحيث أن نتائج هذه الدراسة ستؤدي إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين الحاكمية المؤسسية بجوانبها المختلفة وجودة الأرباح، وبالتالي استفادة الجهات المعنية بالدراسة مثل إدارة الشركة، والمستثمرون، والمقرضون، وغيرهم من الجهات الأخرى، ولعل ما يميز هذه الدراسة هو أنها جمعت ما بين العناصر المختلفة للحاكمية المؤسسية وربطها بجودة الأرباح، حيث أن الحاكمية المؤسسية لها دور وتأثير كبير على أداء الشركات، لذلك سيتم في هذه الدراسة التعرف على مدى تأثيرها على جودة الأرباح.

الفصل الثاني

الحاكمة المؤسسية وجودة الأرباح

المقدمة.

المبحث الأول: الحاكمة المؤسسية.

المبحث الثاني: جودة الأرباح.

المقدمة:

تعتبر الأرباح العنصر الأهم والموجه لعمليات اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين، لذلك تسعى إدارة الشركات دائماً إلى جعل هذا الرقم يتماشى مع توقعات المستثمرين، حتى تجذب أكبر عدد منهم، حيث إن الزيادة في رقم الربح يعني زيادة في قيمة الشركة، والانخفاض في رقم الربح يعني الانخفاض في هذه القيمة، لذلك قد تقوم بعض الإدارات باستغلال الثغرات في المعايير المحاسبية من أجل زيادة رقم الربح والتلاعب فيه لتحقيق الزيادة في قيمة الشركة، ويتضح ذلك من خلال إفلاس العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل شركة إينرون وورلد كوم، والتي أثار إفلاسها جدل حول مدى قصور المعايير المحاسبية في ضبط العمل داخل إدارة الشركة، وأيضاً على ثقة مستخدمي القوائم المالية، بحيث إن الأرباح الحالية مؤشر جيد للتنبؤ بالأرباح المستقبلية، والتي تعتبر محور اهتمام المهتمين بمعرفة مدى جودة هذه الأرباح، لذلك ونظراً لأهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية فإن العديد من الدراسات تناولت موضوع الأرباح والعوامل المؤثرة فيها من أجل صقل المعرفة لدى الجهات المهتمة بالأرباح بالأساليب المبتكرة والمستخدمة حالياً في عمليات التلاعب بالأرباح من قبل إدارة الشركات، بالإضافة إلى توجيه الشركات للطرق والأساليب الحديثة والتي من شأنها أن تضمن لها بقاءها على بر الأمان.

إن الاستثمارات هي المكون الرئيس للاقتصاد في أي دولة، فإذا كانت الاستثمارات في دولة ما قوية فهذا يعني أنها تتمتع بوضع اقتصادي قوي والعكس صحيح، لذلك فإذا أرادت الدول أن تحقق القوة في اقتصادها فيجب عليها أن تشجع عمليات الاستثمار فيها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق تحقيق الشفافية والعدالة في أسواقها المالية بما يضمن جذب هذه الاستثمارات إليها، وذلك يعني أنه يجب على أي دولة تسعى لتحقيق القوة في اقتصادها أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر في تدعيم الشفافية في السوق المالي، ليضمن السمعة الجيدة لهذا السوق، والذي بدوره يؤدي إلى جذب وتنشيط عمليات الاستثمار في الأسواق المالية، وبناء اقتصاد يتمتع بالمتانة والقوة، ولعل من هذه الأساليب ما يتم استخدامه في الوقت الحالي من قبل أغلب الشركات والذي أثبت دوره الفعال في تنظيم عمل الشركات والحفاظ على سمعتها وسمعة السوق المالي، ألا وهي الحاكمية المؤسسية والتي نهض بها الاقتصاد بعدما بينت أنها من الأساليب المناسبة للتطبيق على الشركات لما لها من تنظيم وتحقيق الكفاءة والمعرفة في أعمال الشركات. وقد بين (التميمي، 2007: 5)، أن مصطلح الحاكمية المؤسسية انتشر استخدامه بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء، لاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، لما حققه من نجاح وتحقيق الكفاءة في هذه المنظمات.

كانت نظرية الوكالة السبب الرئيس في ظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية وتطبيق هذا المفهوم، وذلك نظراً لتعدد المصالح بين الملاك والإدارة، ف جاء هذا المفهوم كي يحمي حقوق المساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة، وذلك بوضع سياسات وقواعد وعمليات لا يجوز للإدارة مخالفتها، وهذا ما بينه (سليمان، 2006: 13) بأن ظهور نظرية الوكالة (Agency Theory) وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشكلات التي تنشأ نتيجة تضارب المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المالكين إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة. لذلك تم اللجوء إلى الحاكمية المؤسسية كأحد الأساليب التي يتم من خلالها ضمان حقوق المساهمين وحماية مصالحهم، والتي تلعب دوراً رئيسياً في ضبط عمليات التلاعب من قبل الإدارة، خصوصاً في رقم الربح والذي يعتبر العنصر الأهم في القوائم المالية والذي يتخذه المستثمرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالإضافة إلى جهات أخرى مثل الدائنين والمحللين وغيرهم.

المبحث الأول

الحاكمية المؤسسية

(0-2-2) تمهيد

(1-2-2) مفهوم الحاكمية المؤسسية

(2-2-2) أهمية وأهداف الحاكمية المؤسسية

(3-2-2) الحاكمية المؤسسية في فلسطين

(4-2-2) علاقة الحاكمية المؤسسية بجودة الأرباح

(5-2-2) عناصر الحاكمية المؤسسية

(0-2-2) تمهيد:

لقد ظهر مفهوم الحاكمية في عقد التسعينيات من القرن العشرين كجزء من ثقافة عالمية تعمل على تعزيز العمل في داخل الشركات، وتوفير الشفافية في السوق المالي وتحقيق الكفاءة فيه كرد فعل للتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وغيرها، فأصبحت محور اهتمام الباحثين والمهتمين، خصوصاً بعد اثبات نجاحها في الشركات التي طبقتها، وتحقيق الحماية لهذه الشركات من الوقوع في الإفلاس فقد بين (السرطاوي وآخرون، 2013: 827) أنه ونظراً لتنامي حالات فشل الأعمال، وثبوت قيام العديد من الشركات بممارسات إدارة الأرباح في مختلف دول العالم ازداد تسليط الضوء على الحاكمية المؤسسية وأدائها ودورها في استعادة ثقة مستخدمي التقارير المالية من خلال مساعدتها على تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية. كما أشار (أبو عجيبة وحمدان، 2009: 2) إلى أن دول عديدة قامت بتبني وتفعيل دور الحاكمية المؤسسية للحد من ظاهرة إدارة الأرباح، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات، وإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات تلك الحاكمية التي تتميز بدرجة من الجودة، تتمثل في وجود مجلس إدارة مستقل، وبحجم مناسب، يراقب ويشرف على أعمال الإدارة التنفيذية، ويراجع تطبيق الخطط الاستراتيجية للشركة، ويتدخل بفاعلية عند الضرورة، ويعي تماماً الخطط التشغيلية السنوية للشركة ويراقبها، ويشكل لجان تدقيق تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية وتقوم بواجباتها المنوطة بها على أكمل وجه، الأمر الذي يمكن أن يعمل على الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح والتحكم بها.

مما تم ذكره سابقاً يتضح للباحث أن دراسات عديدة أثبتت بأن الحاكمية المؤسسية جاءت كعلاج لعمليات التلاعب التي تقوم بها بعض الشركات، حيث حدثت من هذه العمليات التي كانت تقوم بها بعض هذه الشركات، والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار اقتصاد الدولة، بالإضافة إلى عدم تشجيع المستثمرين على الاستثمار في أسواق رأس المال والتوجه إلى قنوات استثمارية أخرى، وهذا ما أكده (دليل تأسيس حوكمة الشركات، 2011: 6)، حيث أشار إلى أن الحاكمية المؤسسية الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية والمشتريات، كما تساهم أيضاً في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير استراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة، وتحديد المكافآت بشكل سليم، بالإضافة إلى أنها تتيح للشركة تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين، كما أن نظام الحوكمة

الجيد من شأنه أن يمنع حدوث الأزمات المالية. وبالإضافة إلى كافة الايجابيات التي تحققها الحاكمية المؤسسية فقد بين (التميمي، 2007: 4) بأن مصطلح الحاكمية المؤسسية أوجد ذاته وفرض نفسه قسراً أو طواعية، حيث أوجدته ظروف غير مستقرة، واضطرابات قلقة وحوادث عنيفة اجتاحت بعض أسواق المال والأعمال، وألقت عليها بظلال من الشكوك، وألوان من القلق والهواجس، ونشرت معها الكثير من التساؤلات الحائرة حول مصداقية البيانات التي تصدر عن هذه الشركات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها بصفة خاصة في اتخاذ أي قرار، أو التعويل على المعلومات المنشورة بصفة عامة، وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات.

(1-2-2) مفهوم الحاكمية المؤسسية:

لقد اختلفت الآراء حول المضمون والأهداف والتطبيقات الخاصة بالحاكمة المؤسسية بل وأيضاً مفهومها، فقد عرفها البعض على أنها فن الحكم، والبعض عرفها على أنها الحكم الشامل، والكثير من التعريفات الأخرى، فقد عرفها (Vishny and Shleifer, 1997: 757) بأنها الآلية التي تقدم ضماناً لممولي الشركة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في الشركة، أما دراسة (أبو عجيله وحمدان، 2009: 3) فقد عرفت الحاكمية على أنها أحد حقول الاقتصاد الذي يعنى في البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعنى بالتحفيز على الكفاءة الإدارية من خلال استخدام آليات معينة، وهذا يعنى أنها أحد العوامل التي تعمل على زيادة كفاءة الإدارة، وإسناداً للتعريف السابق فقد عرفها (اتحاد المصارف العربية، 2003: 11)، على أنها مدى نجاح المنظمة في المدى الطويل على حل المشكلات الناجمة عن فصل الملكية عن الإدارة مما يتيح للشركة استقطاب رأس المال والعنصر البشري واستخدامهما الاستخدام الأمثل من أجل إنتاج قيمة اقتصادية طويلة الأجل لمساهميها مع احترام مصالح الجهات ذات الصلة والمجتمع كاملاً، أما (أبو موسى، 2008: 16) فقد عرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد تعمل على تحقيق توازن المصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة من إدارة ومساهمين وأية أطراف أخرى ذات علاقة بالشركة، في حين عرفها (علي وشحاتة، 2003: 77) بأنها إطار يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديري ورؤساء تلك الشركات وموظفيها أو المعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضاً موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات

المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتيال وقوانين الإفلاس، كما تتضمن التشريعات الصادرة عن الحكومة والجهات التشريعية، التي يتعامل معها المساهمون والشركات.

ولا شك أن الاهتمام بالحاكمة المؤسسية تزايد بعد حدوث الأزمة العالمية بسبب انهيار كبرى الشركات العالمية التي كانت لها مكانتها في الاقتصاد الدولي، حيث تم وضع الكثير من الإجراءات والقوانين التي تحكم الأداء في داخل الشركات والمؤسسات التجارية، لتنظيم عمل هذه الشركات وتخفيض المخاطر التي تحيط بالاستثمارات في السوق المالي، فمن الجهات التي كان لها أثر كبير في الحث على تطبيق الحاكمة المؤسسية في الشركات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Operation and Development)، حيث عرفت الحاكمة المؤسسية على أنها النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسئوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة.

وقد بين (حماد، 2005: 3) أن مصطلح الحاكمة المؤسسية "Corporate governance" يشير إلى الخصائص التالية:

- 1- الانضباط: وهو عدم مخالفة السياسات والقوانين واتباع السلوك المناسب.
- 2- الشفافية: عدم اخفاء أحداث وقعت سابقاً وتقديم صورة صحيحة عن ما يحدث.
- 3- الاستقلالية: عدم وجود تأثير من أطراف أخرى ليس لها علاقة بالعمل.
- 4- المساءلة: تقييم الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والقيام بالمساءلة عن الأعمال المخالفة لسياسات الشركة.
- 5- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- 6- العدالة: وهو تحقيق العدالة بين أصحاب المصلحة في الشركة وإحترام حقوقهم.
- 7- المسؤولية الاجتماعية: اعتبار الشركة جهة جيدة تساهم في بناء اقتصاد الدولة.

وكان لقانون ساربنس- أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) دوراً كبيراً في مجال الحاكمة المؤسسية، بل وإنه يوصف بأنه من أهم التشريعات التي دعمت حوكمة الشركات، حيث فرض على الشركات المدرجة في البورصات الأمريكية ضرورة تطبيق مجموعة من قواعد الحاكمة

المؤسسية بما يضمن تنظيم عمل هذه الشركات نتيجة لإفلاس العديد من الشركات الكبرى، استناداً إلى ذلك فقد أشار (الجعيدي، 2007: 46) إلى أن مفهوم الحاكمية المؤسسية ارتبط بالعلومة والأزمات الاقتصادية والمالية وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، بحيث أدى هذا المصطلح إلى تغيير استراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة إلى استراتيجية جديدة عرفت بإسم التوجه إلى الجودة، والذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية بشكل واضح.

وقد بين (الأسطل، 2010: 35)، أن مفهوم الحاكمية المؤسسية يتركب من عدة أبعاد وهي كالتالي:

1- البعد الإشرافي: ويتعلق بتفعيل ودعم الدور الإشرافي الذي يقوم به مجلس الإدارة للإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية والأطراف ذات العلاقة ومن بينهم أقلية المساهمين.

2- البعد الرقابي: ويتعلق بتوفير ودعم الرقابة للشركة سواءً على المستوى الداخلي وهي تفعيل وتدعيم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر أو المستوى الخارجي وهي تفعيل وتدعيم الرقابة على تطبيق إتزام الشركات بالقوانين والتعليمات الخاصة بالبورصة، بالإضافة إلى توسيع نطاق المسؤولية للمراجع الخارجي وتحقيق استقلاليته وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة.

3- البعد الأخلاقي: ويتعلق بنشر ثقافة الحاكمية على مستوى إدارات الشركة عن طريق خلق بيئة رقابية تشتمل على النزاهة والأمانة والقواعد الأخلاقية.

4- الاتصال وحفظ التوازن: ويتعلق بتنظيم العلاقات بين الجهات الداخلية للشركة مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبين الأطراف الخارجية ذات المصلحة، سواء كانت هذه الجهات إشرافية ورقابية أو جهات تنظيمية، ولا شك في أن تحكم الثقة العلاقة التي تقوم بين الجهات الداخلية والخارجية للشركة، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة العلاقة بين الشركة والعمالة، كما يجب أن يحكم التوافق الوطني علاقات الشركة بالمنظمات الأهلية، ويجب أن يحكم الإلتزام علاقة الشركة بالهيئات الحكومية.

5- البعد الإستراتيجي: ويتعلق بوضع استراتيجيات الأعمال والحث والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً على استقراء الماضي ودراسة الحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية إستناداً على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى الإرتباط والتأثير فيما بينها.

6- المساءلة: ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وأداء الشركة أمام المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة والتي يحق لها قانونياً مساءلة الشركة.

7- الإفصاح والشفافية: ويتعلق بالإفصاح عن المؤشرات التي تدل على الالتزام بمبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية في الشركات.

ذكر (على وشحاته، 2003: 20) أن هناك أربعة أطراف رئيسة تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ الحاكمية الشركات وتحدد مدى نجاح أو فشل الحاكمية في الشركات وهي كالتالي:

1- المساهمون: وهم المالكون للشركة حيث يقومون بتقديم رؤوس أموالهم في مقابل الحصول على العائد من هذه الإستثمارات وهي الأرباح، وهم من يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

2- مجلس الإدارة: وهو المجلس الذي يتم اختياره من قبل المساهمين ويكون عبارة عن الممثل لهؤلاء المساهمين في الشركة وهو يقوم باختيار المديرين في الإدارة التنفيذية والذين يقومون بإدارة أعمال الشركة، وأيضاً يقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات والقوانين التي يجب أن تلتزم بها الإدارة التنفيذية والرقابة على أداء الإدارة التنفيذية وعلى مدى التزامها بالسياسات التي تم وضعها مسبقاً.

3- الإدارة: وهي التي تقوم بأداء المهام اليومية في الشركة، والتي تكون مسؤولة من مجلس الإدارة حيث تقوم بتقديم التقارير الخاصة بالأداء والأعمال لمجلس الإدارة، حيث يقع على عاتقها إعداد القوائم المالية والتي يجب أن تتميز بالإفصاح والشفافية اتجاه مستخدمي هذه التقارير، هذا بالإضافة إلى تعظيم الأرباح في الشركة وزيادة قيمتها.

4- أصحاب المصالح: وهم الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتربطهم مصالح مع الشركة مثل الدائنين، والموردين، والعملاء، والعمال وغيرهم، وقد تختلف نوعية العلاقة بين هذه الأطراف وبين الشركة، فالعمال يهتمون بمقدرة الشركة على الإستمرار، والدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على سداد ديونها.

بالإضافة لذلك فقد بينت دراسة (Colly, et. al., 2005: 36) خصائص نموذج الحاكمية المؤسسية الجيدة والفعالة في الخصائص التالية:

- 1- وجود مجلس إدارة يتمتع بالقوة ويتميز بالفعالية وينفذ مسؤولياته وواجباته بمقدرة وسلامة.
- 2- وجود رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم اعطائه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة، وتوكيله بإدارتها.
- 3- موافقة مجلس الإدارة على الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي قبل القيام بتنفيذها.
- 4- يتم اختيار نموذج عمل جيد من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقته.
- 5- توفير إفصاح كافي وملائم عن أعمال وأداء الشركة للمساهمين والأطراف ذات العلاقة.

يتضح مما سبق للباحث تنوع التعريفات الخاصة بالحاكمة المؤسسية والتي تم تناولها في عدة دراسات، ولكن اتفقت جميع التعريفات على الهدف منها وهي تحقيق المصلحة للشركة عن طريق الحفاظ على استمراريتها بالإضافة إلى تحقيق المصلحة للمساهمين عبر الحفاظ على حقوقهم واستثماراتهم، وتحقيق مصلحة الأطراف الأخرى والتي تربطها العلاقة بين الشركة.

(2-2-2) أهمية وأهداف الحاكمية المؤسسية:

لقد كان لنظام الحاكمية المؤسسية دوراً مهماً في الشركات والمؤسسات سواء الصناعية والتجارية وغيرها، فهو نظام يساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال الإجراءات الموضوعية مسبقاً، ولا يقتصر دور هذا النظام على حماية مصالح المساهمين فقط، بل يحمي جميع الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة، بالإضافة إلى أنها تساعد مديري الشركة ومجلس إدارتها على تبني استراتيجية سليمة للشركة، واتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة، بالإضافة إلى وضع معايير تتميز بالشفافية للتعامل مع الأطراف الخارجية، كما أنها تعمل على تحسين الكفاءة في الشركة، بما يضمن استخدام الأصول بشكل جيد وتخفيض تكلفة رأس المال. فقد ذكر (درغام، 2013، 450) أن الاهتمام بالحاكمة المؤسسية تعاضم بشكل كبير في الآونة الأخيرة وذلك سعياً نحو تحقيق عدة أهداف منها التنمية الاقتصادية والحصافة القانونية والرفاهية الاجتماعية لجميع الاقتصاديات والمجتمعات المطبقة لها، حيث إن نظام الحاكمية المؤسسية السليم يساعد في

دعم الأداء وزيادة القدرة التنافسية، وإيجاد الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، وتحسين الاقتصاد.

ولقد امتدت الحاكمية المؤسسية لتشمل مجالات أوسع من الشركات والمؤسسات، فقد بين (التميمي، 2007: 4) أن الحاكمية المؤسسية لا تقتصر أهميتها على أولئك المتعاملين في أسواق رأس المال من بائعين، ومشتريين، ووسطاء، وشركات معلومات، والموردين، والمقرضين، والممولين من المصارف وشركات التمويل، بل امتدت إلى شركات الأعمال، والحكومات والدول، والمؤسسات الدولية، خاصة بعد الانهيارات التي طالت كبريات الشركات في العالم، والمدرجة في أسواق رأس المال في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، وروسيا، واليابان ودول شرق آسيا. وكان لظهور هذه الفضائح آثار ونتائج مدمرة، أدت إلى بروز أهمية الحاكمية المؤسسية. فقد أشار (الرزين، 2012: 5) أن الحاكمية المؤسسية من الممكن أن تنتوع الحاكمية حسب محلها إلى نوعين: الحاكمية الداخلية: وتهدف إلى وضع معايير وقواعد تساعد على تحسين أداء الإدارة فيما يتعلق بكافة جوانبها وبالأخص ضبط الوضع المالي، وزيادة القدرة الإنتاجية، وفي نفس الوقت تمنع وقوع الفساد المالي بكافة جوانبه كالغش، والتزوير، والرشوة، ونحو ذلك، وتفرض معايير الشفافية والإفصاح فيما يتوجب إعلانه والإفصاح عنه لجمهور المتعاملين مع هذه الشركات. أما النوع الثاني فهي الحاكمية الخارجية: وتهدف لتكوين أدوات تساعد على أداء الرقابة على إدارة الشركة بشكلها الصحيح من قبل جهات الرقابة على إدارة الشركة خارج إطار الشركة.

لقد كان للحاكمية المؤسسية دوراً كبيراً في حماية السوق المالي وتوفير سمعة جيدة عنه، فقد بين (Winkler, 1998: 18) إلى أهمية الحاكمية المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه الأسواق، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Operation and Development) فترى أن الحاكمية أحد عوامل تحسين الكفاية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المستثمرين، وأن وجود نظام حوكمة فعال في أي شركة وفي أي اقتصاد بشكل عام، يساعد في توفير درجة من الثقة ضرورية لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد، ونتيجة لذلك تكون تكلفة رأس المال منخفضة، وأن الشركات تشجع على استعمال الموارد بكفاية أكثر، وبذلك تعزز النمو الاقتصادي.

وقد بين (ميخائيل، 2005: 83) بأن الحاكمية المؤسسية تتمثل أهميتها في الجانب المحاسبي والرقابي فيما يلي:

- 1- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وسد الطرق التي تسمح بوجوده.
- 2- تحقيق العدالة والمساواة بين كافة العاملين العاملين في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة وحتى أدنى مستوى للعاملين.
- 3- تمنع وقوع الأخطاء المتعمدة، وذلك بإستخدام النظم الرقابية المتطورة التي تقلل من وقوع الأخطاء إلى أدنى مستوى ممكن.
- 4- الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الإستفادة من نظم المحاسبية.
- 5- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- 6- التأكد من استقلالية المراجع الخارجي، وعدم ممارسة أية ضغوطات عليه من قبل الشركة بالإضافة إلى ضمان الفاعلية له.

مما سبق ذكره عن أهمية الحاكمية المؤسسية، فإن زيادة الاهتمام في موضوع الحاكمية المؤسسية جاء بسبب الانهيارات المفاجئة لشركات كبرى عالمية، والتي أدى انهيارها إلى انعدام الثقة في السوق المالي، فكان لا بد من وضع معايير تساعد على توفير الشفافية في الأسواق المالية. ولقد أكد (الرزين، 2012: 6) أن أهمية حوكمة الشركات تبرز في كونها أداة فعالة لتحقيق ما يلي:

- 1- تحفظ حقوق واستثمارات المساهمين، وتحقيق المساواة في توفير المعلومات لأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالشركة.
- 2- توفير أداة فعالة للرقابة على أداء مجالس إدارات الشركات ومحاسبتهم.
- 3- تحافظ على رأس المال عن طريق منع عمليات التلاعب من قبل الإدارة بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.
- 4- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال، عبر توفير سمعة جيدة للسوق المالي بتطبيق قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية.

5- تخفيض تكلفة التمويل عبر زيادة الفرص المتاحة للتمويل، والذي يعتبر اسلوباً أنسب للتطبيق في الدول النامية.

بناءً على ما ذكر آنفاً من أهمية الحاكمية المؤسسية يتبين الدور المهم التي تلعبه الحاكمية في الشركة، بحيث تحمي الشركات نفسها، قبل أن تحمي الجهات المتعاملة معها، سواء كانوا حملة الأسهم أو الدائنون وغيرهم من الجهات الأخرى، والذي بدوره يؤثر على توفر الشفافية في السوق المالي وبالتالي نمو الاستثمارات في السوق نتيجة لثقة المساهمين فيه، وهذا ما أكدته (أبو موسى، 2008: 2) حيث بين أن الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً مهماً في استقرار الأسواق المالية، حيث تلعب الحاكمية دوراً مهماً في زيادة تنافسية الشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز الشفافية وتحسين إدارة الشركات، وتحقيق توازن المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصالح، ما يعني تخفيض تكلفة رأس المال وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة لتمويل المشاريع المستقبلية للشركة.

وذكر (خليل، 2005: 16) أن الحاكمية المؤسسية تهدف إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

- 1- الرقابة على أداء وأعمال الإدارة نتيجة لتطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات، بالإضافة إلى تحقيق كفاءة اقتصادية لهذه الشركات.
- 2- تحديد هيكل ووسائل تحدد أهداف الشركة والعمل على متابعة هذه الأهداف لضمان تحقيقها.
- 3- متابعة عمليات المراجعة والتعديل للقوانين التي تحكم أداء الشركات، وذلك عن طريق تحويل مسؤولية الرقابة على تلك التعديلات إلى مجلس الإدارة والمساهمين.
- 4- تحقيق استقلالية مجلس الإدارة، وذلك عن طريق الفصل بين مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- 5- تقييم أداء وأعمال الإدارة من قبل مجلس الإدارة، والمساءلة عن أية أعمال مخالفة للتعليمات والقوانين التي تحكم أداء الإدارة التنفيذية.
- 6- تعزيز المراقبة على أداء الشركات عن طريق إشراك الأطراف ذات العلاقة بهذه الشركات مثل المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين.
- 7- الحفاظ على الشركات وذلك عن طريق تطبيق المبادئ والقواعد الخاصة بالحاكمية المؤسسية والتي تهدف لاستمرارية واستقرار هذه الشركات، بما يضمن تحقيق الاستقرار الإقتصادي.

ذكر أيضاً (زين الدين وجابر، 2012: 5) أهدافاً ومزايا أخرى تتجلى بها الحاكمية المؤسسية وهي:

- 1- زيادة القدرة على تحقيق أهداف الشركات وذلك عن طريق ترك انطباع جيد للمستثمرين من تطبيق الحاكمية المؤسسية.
- 2- زيادة اهتمام المديرين في داخل الشركة وإشعارهم بالمسئولية، وذلك عن طريق مساءلتهم عن أية قصور قد ينشأ بسبب إهمالهم وخصوصاً في عمليات صنع القرار.
- 3- زيادة المصداقية في البيانات التي يتم إعدادها من إدارة الشركة.
- 4- اتخاذ قرارات تتسجم مع مصلحة الشركة والأخذ في الاعتبار العوامل والقضايا البيئية والأخلاقية.
- 5- تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات.
- 6- زيادة القدرة التنافسية للشركات مما يجعلها تجذب رؤوس الأموال إليها بشكل أكبر.
- 7- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

ما تم استعراضه سابقاً من أهمية وأهداف الحاكمية المؤسسية يتضح للباحث الدور المهم الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في حماية الاستقرار والاستمرارية للشركات والاقتصاد بشكل عام، ودورها الفعال في تعزيز الثقة بين الشركات والأطراف الأخرى ذات العلاقة، وذلك من خلال ضمان توفير رقابة فعالة على أعمال الإدارة من قبل الجهات التي ترتبط بالشركة سواء مجلس الإدارة أو المساهمين والدائنين والمقرضين وغيرهم، والعمل على الحفاظ على حقوقهم بما يضمن تشجيع المستثمرين على الإستثمار في أسواق رأس المال.

(3-2-2) مبادئ الحاكمية المؤسسية والآليات التي تقوم عليها:

ذكر (حماد، 2005: 3)، إلى أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Operation and Development)، تعترف بعدم وجود نموذج معزز جيد للحاكمية المؤسسية، وأن المبادئ بطبيعتها التطور والتغيير من خلال الإبداع في الشركات، وإمكانية التحايل على هذه المبادئ قد يكون أمراً وارداً، ولقد أوضح (جودة، 2008: 26) أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وضعت المبادئ الأساسية للحاكمية المؤسسية، والتي تمثل أدلة عمل للشركات تضمن من خلالها حسن سير إدارتها وكفاءة القرارات التي يتم اتخاذها وتعزيز جوانب الإستثمار في الاقتصاد وهي كالتالي:

المبدأ الأول: ضمان أساس لصيغ إطار للحاكمية يكون مشترك وفعال:

حيث ينبغي أن يعزز الإطار المشترك للحاكمية المؤسسية الشفافية بما ينسجم مع قواعد القانون والتعبير بشكل واضح عن تقسيم المسؤوليات بين الإدارات الرقابية والإشرافية والتنفيذية.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين ومهام الملكية الأساسية:

حيث ينبغي أن تتضمن حقوق المساهمين الأساسية الحق في حماية طرق تسجيل الملكية والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة بصورة مستمرة وسلسة وفي الوقت المحدد، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للمساهمين في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وإمكانية عزلهم.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين:

حيث ينبغي أن يتضمن الحاكمية المؤسسية معاملة عادلة لجميع المساهمين ومن ضمنهم أقلية المساهمين والمساهمين الخارجيين، كما ينبغي عليهم الحصول على تعويض عن أية انتهاكات لحقوقهم أو المساس بها.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية:

حيث ينبغي أن يعترف إطار الحاكمية المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح التي وضعها القانون أو التي نصت عليها الإتفاقيات المتبادلة، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح، تحمل المسؤوليات لضمان استمرارية الشركات.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:

حيث ينبغي أن إطار الحاكمية المؤسسية دقة الإفصاح، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب عن أداء وأعمال الشركة وخاصة الإفصاح عن الأمور الجوهرية الوضع المالي للشركة والملكية والأرباح والمالكيين الأساسيين وأهداف الشركة والصفقات التجارية الكبيرة التي تعقدها الشركة مع الغير وغيرها، حيث يجب أن تعد المعلومات وفق معايير الجودة العالية ويتم الإفصاح عنها وفق ذلك، وأن يشرف على هذه المعلومات مدقق خارجي مستقل من أجل توفير تأكيد موضوعي لمجلس الإدارة وللمساهمين، كما ينبغي توفير قنوات للإفصاح ونشر المعلومات تمكن المستخدمين من الحصول على هذه المعلومات بصورة سهلة وبتكلفة مناسبة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

حيث ينبغي أن يضمن إطار الحاكمية المؤسسية دليلاً استراتيجياً للشركة ومراقبة فعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة ومساءلة مجلس الإدارة من المساهمين عن أية أخطاء قد تنشأ نتيجة قصوره. بناءً على ذلك ومن خلال المبادئ المذكورة آنفاً فإن القواعد والإجراءات المرتبطة بمبادئ الحاكمية المؤسسية كما ذكرها (الإمام، 2007: 11) تتضمن:

- 1- مراقبة إعداد القوائم المالية للشركات.
 - 2- التدقيق الداخلي واستقلالية مدققي الشركات.
 - 3- تدقيق برامج التعويضات للمدير التنفيذي والمدراء الآخرين في الشركات.
 - 4- تحديد الطريقة التي يترشح فيها الأشخاص لمراكز مجلس الإدارة.
 - 5- تحديد ومتابعة الموارد المتاحة للمدراء في أداء واجباتهم.
 - 6- مراقبة إدارة الخطر في الشركات .
 - 7- متابعة سياسة توزيع الأرباح في الشركات .
- ولقد ذكر (التميمي، 2007) أن هناك آليات للحاكمية المؤسسية تنقسم إلى آليات داخلية وخارجية، وهي كالآتي:

1- آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية (Internal governance mechanisms):

إن آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية تراقب أنشطة الشركات لغرض اتخاذ الأفعال التصحيحية من أجل بلوغ الأهداف التنظيمية وهي تشمل:

أ- تركيز الملكية (owner ship concentration): إن النسبة الكبيرة للأسهم التي يمتلكها عدد قليل من المالكين تعرف بتركز الملكية، وهؤلاء المالكين يملكون على الأقل (5%) من أسهم الشركة المصدرة. وتعتبر آلية تركيز الملكية ذات أهمية كبيرة بسبب تأثيرها في فاعلية الرقابة على القرارات الإدارية، فالملكية المنتشرة والتي تتمثل في عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الأسهم مع عدد قليل من المالكين لعدد كبير من الأسهم يُنتج رقابة ضعيفة على قرارات الإدارة، وقد أظهرت نتائج كثيرة من الأبحاث في المجال المالي بأن درجة عالية من تركيز الملكية يجعل احتمالية توجه القرارات الاستراتيجية للمدراء نحو تعظيم ثروة المساهمين أكبر.

ب- مجلس الإدارة (Board of Directors): يراقب المساهمون القرارات الإدارية والاستراتيجية للشركات من خلال مجلس الإدارة، فالمساهمون ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة الذين يشرفون على أعمال المدراء التنفيذيين لضمان أن الشركة تعمل بشكل يعظم ثروة المساهمين، وهذا يبين أهمية مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات.

ج- المكافأة أو التعويض (Remuneration or compensation): يُصمّم نظام الأداء على أساس المكافأة performance-based remuneration عن طريق ربط أجر المستخدم مع أدائه، إذ أن المكافأة تكون فاعلة في تحفيز الأداء الجيد، كما أنها تعمل على تحقيق توافق مصالح المدراء مع مصالح المساهمين.

2- آليات الحوكمة المؤسسية الخارجية (External governance mechanisms):

وتشمل نظم التدقيق والرقابة على ممارسات أصحاب المصالح في الشركات وتتضمن:

أ- المدقق الخارجي (External auditors): ويتم عن طريق هذه الآلية قيام جهات رقابية مستقلة بتدقيق أعمال الشركات للتأكد من دقة المعلومات المالية والمحاسبية وصحة الطرق والإجراءات المعتمدة.

ب- تنظيم الحوكمة (government regulation): ويتمثل في القواعد والإجراءات واللوائح التنظيمية والتشريعات والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركات بعيداً عن احتمالات التلاعب أو سوء الإدارة.

ج- المنافسة (Competition): وتعني وجود ضوابط التنافس الاستراتيجي بين الشركات مثلاً في جوانب التكلفة أو الجودة أو التميز وغيرها.

مما سبق ذكره يتضح للباحث أن هناك العديد من آليات الحوكمة المؤسسية الداخلية أو الخارجية وأن استخدام آليات متعددة للحاكمية تسمح للمالكين من التحكم بالشركة بالطريقة التي تُعظّم التنافس الاستراتيجي وتزيد القيمة المالية للشركة كما أن آليات الحوكمة المؤسسية تعمل على تعظيم مصالح كل الأطراف بأدنى تكلفة.

لقد أشار (مطر ونور، 2007: 3)، إلى أن الحاكمية المؤسسية تركز على ثلاث ركائز وهي:

1- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني السليم والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية، بالإضافة إلى توفيرها عبر قنوات مناسبة وفي الوقت المحدد للأطراف المستخدمة لها.

2- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة.

3- إدارة المخاطر بالصورة الصحيحة وبما يضمن الاستعداد لأي أمر طارئ قد يقع لما لذلك من ضمان لحقوق المساهمين والمتعاملين في الشركات.

أشار (حماد، 2005، 30) أن معهد المراجعين الداخليين (IIA) في المملكة المتحدة وإيرلندا قام بإصدار توصيات لإصلاح حوكمة الشركات في ورقة تحت عنوان (أجندة لإصلاح حوكمة الشركات) بعد انهيار شركتي ENRON و WorldCom، ويمكن تلخيص هذه الورقة كما يلي:

1- وضع مجموعة مبادئ أقوى للحاكمية المؤسسية بالنسبة للشركات المدرجة في بورصات المملكة المتحدة حتى يمكن الإلزام بمجموعة موحدة من المبادئ بدلاً من النظام الحالي "الإلتصاق والإفصاح".

2- التناوب الإلزامي بين شركاء المراجعة الخارجيين ومديري المراجعة كل سبع سنوات ويفضل كل خمس سنوات.

3- الإفصاح في التقرير السنوي عن الأعمال التي لم يتم مراجعتها من جانب المراجع الخارجي.

4- أعضاء المجلس من غير المديرين التنفيذيين لا ينبغي أن يكونوا من الموظفين أو المديرين السابقين للشركة.

5- يكون تكوين لجنة المراجعة من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بما فيهم رئيس لجنة المراجعة.

6- يجب على أعضاء الإدارة تقديم إفصاحات عن تقدير فاعلية رقابتهم الداخلية.

7- يجب على الشركات المقيدة في البورصة الإحتفاظ بوظيفة مراجعة داخلية مستقلة، وتوفير موارد كافية وتعيين أفراد تتمتع بالتأهيل العلمي والعملية والكفاءة.

هذه المبادئ مجملها تعتبر تطويراً لمنهج الحاكمية المؤسسية، بعد أن كان لتطبيقه دوراً كبيراً في الحفاظ على حقوق المساهمين والأطراف التي تتعامل مع الشركة، بالإضافة إلى حماية السوق المالي بشكل عام والشركات نفسها بشكل خاص.

(2-2-3) الحاكمية المؤسسية في فلسطين:

أشار (عورتاني، 2013: 4) إلى أن هناك فناعة متزايدة لدى غالبية الفلسطينيين بأهمية الحاكمية في خلق بيئة استثمارية جاذبه وفي تعزيز القدرة التنافسية للشركات، سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية خاصة وأن السوق الفلسطيني مفتوح تماماً أمام التجارة الدولية، بالإضافة إلى ما استنتجته الدراسة من أن هناك إلتزام شبه تام من قِبل الشركات بالأحكام المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة ووجود نصاب فيها بالقياس لعدد الأسهم الممثلة بالأعضاء الحاضرين، كما أن 47% من الشركات المبحوثة يوجد بداخلها لجنة تدقيق، و72% من الشركات تحتوي على مدقق خارجي. أما دراسة (الداعور وعابد، 2013: 249) فقد أوضحت أنه على الرغم من حداثة مفهوم الحاكمية المؤسسية في البيئة الفلسطينية إلا أنه يلاحظ هناك تحرك جاد من قِبل سلطة النقد الفلسطينية وذلك من خلال إصدار بعض المنشورات وعقد بعض الندوات والملتقيات بهدف التعرف على مفهوم الحاكمية ودراسة مدى تطبيقه في البيئة الفلسطينية. كما أوضحت دراسة (قباجة، 2008: 72) أنه وعلى الرغم من أن الكثير من شركات القطاع الخاص في كثير من الدول العربية أدركت أهمية إتباع نظام حاكمية مؤسسية جيد وفعال كما في الأردن ولبنان ومصر والمغرب، بالإضافة إلى الخليج العربي، إلا أن عملية التطوير في فلسطين كانت بطيئة بشكل لافت سواء خلال فترة الإحتلال أو بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أوضح أن هناك إتساقاً كبيراً في القوانين والتشريعات الفلسطينية مع قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، إلى أن الأمر يتطلب إعادة النظر في التوحيديات من أجل توحيدها.

مما تم ذكره سابقاً، يتبين أن فلسطين لم تكن بعيدة عن التوجه والتطور العالمي، فقد قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة، والتي تتمثل مهمتها في وضع نظام حوكمة فلسطيني، يهدف إلى وضع توضيح المهام والمسئوليات الخاصة بنظام الإدارة، وبيان القواعد والسياسات اللازم اتباعها من قِبل إدارة الشركة وبما يخص العمليات التي تقع داخل الشركة، كما قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بمبادرة هدفت إلى وضع مدونة خاصة بحوكمة الشركات المساهمة العامة. وقد شكلت لهذا الغرض فريقاً فنياً يمثل بعض المؤسسات ذات العلاقة. وبالفعل، فقد تم إقرار هذه المدونة من قِبل مجلس الوزراء الفلسطيني في تشرين الثاني لعام

(2009)، وأصبحت هذه المدونة هي الإطار المرجعي لقياس مدى التزام الشركات الفلسطينية بمبادئ الحاكمية المؤسسية منذ ذلك الحين. بالإضافة لذلك فقد بين (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2008. دليل الشركات المساهمة العامة، 2007: 37) أن السوق عمل خلال العام (2007) على إصدار رزمة من القواعد والتعليمات والإجراءات بهدف حماية المستثمرين وتطوير قطاع سوق رأس المال في فلسطين، وفيما يأتي أبرز تلك التطويرات:

- 1- إصدار كراسة عن حقوق المساهمين لتثقيف المساهم بحقوقه وتشجيعه على ممارستها.
- 2- أصدرت السوق نسخة محدثة للائحة الرسوم والعمولات والغرامات والعقوبات المعمول بها.
- 3- تم إقرار التعليمات الخاصة بخدمة التداول عبر الإنترنت E-Trading في السوق.
- 4- نشر تداولات أعضاء مجالس الإدارة والمطلعين في الشركات المدرجة على موقع السوق الإلكتروني.
- 5- إقرار تعليمات انتقال موظفي الشركات الأعضاء من شركة إلى أخرى.
- 6- تحديث جميع إجراءات مركز الإيداع والتحويل التي بدأ العمل بها اعتباراً من 01/07/2007.
- 7- تقديم السوق ملاحظاته حول مشروع قانون الشركات، من خلال مطالعة قانونية حول مشروع القانون الذي يتم العمل عليه.
- 8- قام السوق بتحديد الحد الأدنى لحجم أمر التداول عبر الإنترنت بـ 50 سهماً أو 100 دينار أو 140 دولار أمريكي.

كما ذكر (درغام، 2013، 450) أن سلطة النقد عملت منذ عام (2002) على إعداد دليل متكامل عن مبادئ الحاكمية المؤسسية الجيدة في المصارف، حيث تتميز المبادئ التي وضعت في هذا الدليل بالمرونة التي تسمح بتطبيقها على المصارف العامة في فلسطين على اختلاف أحجامها وهيكلها والنشاطات التي تقوم بها، ويندرج هذا الدليل ضمن جهود سلطة النقد الهادفة إلى وضع قواعد للحاكمة السليمة والجيدة في فلسطين موضع التنفيذ، وإلى تحسين وتطوير أداء المصارف بما يتوافق مع الممارسات الدولية في مجال الحكم المؤسسي الجيد، حيث قامت سلطة النقد بصياغة هذا الدليل ليحقق الأهداف التالية:

1- تعزيز وعي المصارف بموضوع الحكم الجيد وخلق وإجماع على أهمية تطبيقه من أجل تحقيق الفوائد المرجوة منه.

2- وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية الواردة في القوانين ذات الصلة.

3- توفير إرشادات للمصارف حول كيفية تحقيق التزام أفضل بالمعايير والممارسات الدولية لإدارة المصارف.

وعلى الرغم من كل الجهود التي تُبذل في فلسطين لنشر الحاكمية المؤسسية في الشركات الفلسطينية إلا أن هناك عدة محددات وصعوبات تواجه واقع الحاكمية في فلسطين، وقد بينها (الداعور وعابد، 2013: 258) كما يلي:

1- مظاهر الضعف في مجالات المحاسبة، والتدقيق، والإفصاح، والإدارة.

2- قلة الشركات الممكن تصنيفها بشكل واقعي ضمن مجموعة الشركات المساهمة العامة.

3- الطابع الفردي العائلي لأغلبية المنشآت التجارية، الأمر الذي يؤثر على الحاكمية المؤسسية من حيث تشدد البنوك ومصادر التمويل بسبب ضعف الصفة الاعتبارية للشركة وعدم الالتزام الكامل بالمعايير المهنية عن التوظيف، محدودية دور مجالس الإدارة، وسيطرة شخص أو شخصين عليها.

4- غياب نسبي لمجموعة من المفاهيم المركزية للحاكمية مثل (الانتخابات الحرة، المساءلة، الشفافية، الالتزام بالقوانين، توفر آليات مكافحة الفساد).

بالإضافة إلى كل ذلك فإن الإحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض على المناطق الفلسطينية أدى إلى شل حركة التجارة في الشركات الفلسطينية وبالتالي إهيار بعض الشركات، وهذا يعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى هروب رؤوس الأموال وعدم الإستثمار في أسواق رأس المال الفلسطينية، نتيجة لإضعاف هذا الإقتصاد من قبل هذا الإحتلال.

(2-2-4) علاقة الحاكمية المؤسسية بجودة الأرباح:

تلعب الحاكمية المؤسسية دوراً كبيراً في الشركات، فهي تعمل على وضع السياسات والإجراءات والعمليات الخاصة بالشركة، والتي تنظم عملها وتحمي الأطراف التي تتعامل معها وتراقب العمليات بما يضمن سيرها وفق السياسات والإجراءات الموضوعة مسبقاً، والذي من شأنه أن يوفر الشفافية في المعلومات، فلقد أشار (الهنيدي، 2005: 41) أن نظام الحاكمية الجيد يساعد

على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها، بالإضافة إلى أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول الشركة والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال.

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على إقتصاد الدول، وذلك عن طريق تنظيم العمل في الشركات والمؤسسات بما يضمن الحفاظ على استمراريته، وتحقيق الشفافية في المعلومات المالية التي يتم نشرها في السوق المالي، وبالتالي توفر المصدقية في السوق المالي والذي بدوره يؤدي إلى جذب الاستثمارات لهذا السوق.

وللحاكمة المؤسسية عناصر متعددة يلعب كلاً منها دوراً محدداً في عمليات تنظيم العمل في الشركات والرقابة على سير العمليات وفق ما خُطِّط لها، فقد بينت الدراسات السابقة مثل دراسة (Fuerst, 2004) و (Balatbat, et. al., 2004) أن عناصر الحاكمية المؤسسية تتمثل في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي، والذين يلعبون دوراً مهماً في أداء الشركات، حيث إن خصائص مجلس الإدارة تتمثل في نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وعدد أعضاء المجلس، واستقلالته، أما لجنة التدقيق الداخلي فتتمثل خصائصها في استقلالية لجنة التدقيق، وخبرتها، بالإضافة إلى حجم نشاطاتها في داخل الشركة.

(5-2-2) عناصر الحاكمية المؤسسية

بناءً على ما سبق فإن عناصر الحاكمية المؤسسية تتمثل فيما يلي:

1- مجلس الإدارة:

يشير كلاً من (Singh and Harianto, 1989: 127) أن الناشطين في مجال الحاكمية المؤسسية والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الإستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة. فمما سبق يتبين أن مجلس الإدارة له دور كبير في الشركات، فهو يساعد على استمراريته وتحقيق الكفاءة فيها، وبالتالي حماية السوق المالي ككل.

كما أن مجلس الإدارة مسئول عن إختيار لجنة التدقيق والتي تعتبر عنصراً مهماً في مجال الحاكمية المؤسسية، فهي تراقب سير العمليات في حدود السياسات والإجراءات المخططة، وقد نشأت فكرة مجلس الإدارة نتيجة الثورة الصناعية التي حدثت في القرن السابع عشر، وما تلاها من وجود منافسات كبيرة بين الشركات، وكذلك انفصال الملكية عن الإدارة فقد أصبح من الضروري إيجاد الجهات التي تتولى مهمة الرقابة والإشراف على الوكلاء من قبل المالكين، وسيتم تناول العوامل الخاصة بمجلس الإدارة والتي تعتبر ذات صلة بالموضوع:

أ- **ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة:** قد يكون مجلس الإدارة في الشركة يمتلك جزءاً من أسهم الشركة والذي قد يؤدي إلى تخفيض الحافز الموجود لديهم للإفصاح عن الأرباح بما ينسجم ومصالحهم الخاصة، حيث أشار (Jensen, 1993: 851) إلى أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة تساعد في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك والمديرين، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك إلى تحسين في إدارة الشركة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة، وبالتالي من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين جودة الأرباح.

ب- **عدد أعضاء مجلس الإدارة:** لقد وجدت دراسة (Dalton, et. al., 1999: 680) أن مجلس الإدارة الذي يحتوي على أعضاء أكثر يقدم منفعة أكثر من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل، وهذا ما لا يوافق عليه (Jensen, 1993: 859) حيث بينت أن مجلس الإدارة الذي يحتوي على أعضاء أكثر يكون أقل فاعلية.

وقد بينت دراسة (الشريف وأبو عجيبة، 2009: 35) وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح وهو ما أيدته كلا من دراسة (AFAANZ, 2005: 13) ودراسة (Abott, et. al., 2000: 65).

لذلك يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً مهماً في فعالية مجلس الإدارة رغم أن بعض الدراسات لم تدل دلالة واضحة حول هذه العلاقة.

ج- **استقلالية مجلس الإدارة:** يعد وجود مجلس الإدارة إحدى ابرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة، حيث تشكل الاستقلالية أبرز محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، ويقصد بذلك استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية للشركة، فقد بين (يوسف، 2012: 237) ضرورة أن يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من ضمن المديرين التنفيذيين Non-Executive، بحيث يحدد ذلك قوة المجلس الإشرافية ودور أعضائه

المستقلين في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركة، من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة، ومن ثم دعم جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها، كما ذكر أنه ومن منظور تحليلات الوكالة تتوقف قدرة المجلس كآلية إشراف فعالة على مدى أو درجة استقلاليته عن الإدارة، من خلال الأعضاء غير التنفيذيين الذين ليس لديهم علاقات مع الشركة بخلاف دورهم كأعضاء مجلس الإدارة. ومن المتوقع أن يوفر العضو المستقل عن الإدارة دوراً إشرافياً أكبر لحملة الأسهم على الإدارة.

لذلك تعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من المزايا التي تفضلهم على الأعضاء الآخرين، حيث إن أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين تتوفر لديهم القدرة على التصرف وفق مصالحهم كما أن أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون وظائف تنفيذية يسعون إلى تحسين سمعتهم فيما يتعلق بقدرتهم وخبرتهم في الرقابة على القرارات الإدارية والرقابة بشكل عام.

هذه العناصر بمجملها والخاصة بمجلس الإدارة تلعب دوراً في التأثير على أداء الشركة ككل، بما في ذلك الأرباح التي يتم الإعلان عنها من قبل هذه الشركات، لذلك سيتم دراسة مدى تأثير كل عنصراً من هذه العناصر لمعرفة مدى تأثيرها على جودة الأرباح بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير العناصر المتعلقة بلجنة التدقيق الداخلي على جودة الأرباح.

2- لجنة التدقيق الداخلي:

يختلف مفهوم لجنة التدقيق تبعاً لاختلاف أهدافها ووظائفها والمسئوليات الملقاة على عاتقها، فقد عرفها (الذنيبات، 2006: 38) بأنها عبارة عن لجنة مكونة من مدراء غير تنفيذيين مختارين ومجموعة مختارة من أعضاء مجلس الإدارة بهدف زيادة فعالية وظيفة التدقيق ومساعدة مجلس الإدارة ويساهمون في المحافظة على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، كما عرفها (Andrew and Goddard, 2000: 368) بأنها أداة رقابية تحد من التصرفات غير القانونية للإدارات العليا وتتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين شريطة تمتع أحدهم بخبرة مالية أو محاسبية وتنفذ عملها وفقاً لدليل مكتوب يوضح مسؤولياتها وتتولى اللجنة الإشراف على إعداد القوائم المالية، وتعيين مدقق الحسابات الخارجي ومتابعة عمله، وتسهم في بناء نظام رقابة داخلية سليم، وعليه فيمكن تعريف لجنة التدقيق على أنها عبارة عن لجنة يكونها مجلس إدارة الشركة وتكون مستقلة وتمارس عملها وفق لوائح تحدد مسؤولياتها ونطاق عملها وتتمثل وظيفتها الأساسية في الإشراف على سير عمليات الشركة وفق السياسات والإجراءات الموضوعة مسبقاً.

ولا تقل أهمية لجنة التدقيق عن مجلس الإدارة فهي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الكفاءة في الأداء والتأكد من تطبيق السياسات والعمليات التي تم التخطيط لها، فقد بينت دراسة (Stewart and Munro, 2007: 56) في إستراليا أن وجود لجنة التدقيق وعدد مرات إجتماع اللجنة وحضور المدقق لهذه الإجتماعات أمور ترتبط بتخفيض مخاطر التدقيق، حيث يؤمن مدقق الحسابات الخارجي بأن وجود لجنة التدقيق أمر مهم لتخفيض مخاطر التدقيق الملموسة، كما بينت أن وجود لجنة التدقيق يساعد على حل النزاعات والصراعات مع الإدارة ويقود إلى مزيد من التحسينات في جودة التدقيق، كما أنها تزيد من ثقة المساهمين في المعلومات المالية المنشورة من قبل الشركات.

لذلك فإن لجنة التدقيق تعزز من ثقة مستخدمي التقارير المالية عن طريق توفير تقارير ذات جودة عالية وتتميز بالشفافية بحيث يمكن للمستثمرين الاعتماد على هذه التقارير في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية والإستثمارية. وتتبع لجنة التدقيق الداخلي عن مجلس الإدارة، لذلك فإن عمليات الإشراف على إعداد البيانات المالية من الواجبات الأساسية الخاصة بها، بالإضافة إلى متابعة عمل المدقق الخارجي والتواصل معه، لذلك فهي تلعب دوراً كبيراً في الرقابة على العمليات وسيرها وفق الإجراءات والسياسات الموضوعة مسبقاً، لذلك لا يمكن أن تؤدي هذه اللجنة عملها إلا بتوافر عنصر الإستقلالية، بالإضافة إلى أن يكون دورها مُفعلاً في الشركة وأن يتمتع أعضائها الخبرة الكافية لممارسة عملها على أكمل وجه، وسيتم تناول هذه العناصر بشكل مفصل:

أ- **استقلالية لجنة التدقيق:** أشارت دراسة (Saleh, et. al., 2007: 153) إلى أن توافر الاستقلالية الكاملة في أعضاء لجنة التدقيق يُخفف من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المالية، وتكون درجة الإنخفاض في إستخدام أسلوب إدارة الأرباح مرتبباً بصورة طردية مع مدى الخبرة والنشاط وحجم اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي في الشركة، كما بينت دراسة (Carcello and Neal, 2003: 291) إلى أن هناك علاقة ايجابية مهمة بين النسبة المئوية للمديرين المستقلين في لجنة التدقيق والإفصاح المتفائل عن الوضع المالي للشركة في ملاحظات القوائم المالية ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية.

لذلك فإن عنصر الاستقلالية من أهم العناصر التي تلعب دوراً في تحقيق كفاءة لجنة التدقيق الداخلي، لما لها من مميزات مهمة في تحقيق الهدف من هذه اللجنة، وتحقيق جودة التقارير المالية، والذي يلعب دوراً في تحقيق الثقة في هذه التقارير وزيادة الكفاءة في السوق المالي.

ب- **خبرة أعضاء لجنة التدقيق:** يجب أن تتميز لجنة التدقيق بالخبرة والمعرفة الكافية في مجال عملها من خلال إلمامها بحدود عملها ومهامها في الشركة بالإضافة إلى معرفتها وخبرتها في مجال التدقيق والرقابة على عمليات الشركة، فهي تلعب دور أساس في الرقابة الداخلية على سير العمليات وفق القوانين والسياسات التي تحكمها والتي تم وضعها مسبقاً، فلقد بين (الفار، 2006: 50) أن لخبرة لجنة التدقيق أثراً في الحد من إدارة الأرباح وبالتالي وجود أرباح تتمتع بالجودة، فبدون توفر عنصر الخبرة فإن لجنة التدقيق تفقد فاعليتها وتقل كفاءتها في داخل الشركة. كما بينت دراسة (Sonda et. al., 2003: 98) إلى أن لجنة التدقيق الداخلي التي تضم بين أعضائها شخصاً له خبرة مالية تكون أكثر فاعلية في الرقابة على تصرفات الإدارة والحد من قدرتها في التلاعب بالأرباح بما يتماشى مع مصالحها الخاصة، لذلك يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والخبرة الكافية في الأمور المالية والمحاسبية، وتأخذ اللجنة قراراتها وتوصياتها حسب ما يؤيده أكثرية الأعضاء، بما يحقق مصلحة الشركة، بالإضافة إلى أنه يجب أن يتم وضع الاجراءات التي تنظم عملها في داخل الشركة، وبما يضمن لها الإستعانة بأي طرف خارجي بأية أعمال كانت سواء كانت قانونية أو مالية أو إدارية، وهذا كله يدل على أهميتها، حيث لا يقتصر دورها في داخل الشركة فقط، بل ولها أثر على الجهات الخارجية مثل المدقق الخارجي، فقد أظهرت نتائج دراسة (حمدان ومشتهى، 2011: 160) وجود تأثير ايجابي لكل من حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء اللجنة على تقرير مدقق الحسابات. كما أن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن حل المنازعات بين الإدارة والمدقق الخارجي.

يتبين مما سبق أن هناك عنصر أساسي يجب أن تتمتع به لجنة التدقيق الداخلي تتمثل في خبرة أعضاء اللجنة بالإضافة إلى استقلالية ونشاط هذه اللجنة وإلمامهم بطبيعة عملهم نظراً للدور المهم التي تلعبه اللجنة في التأكد من تحقق الكفاءة في العمليات التي تقوم بها الإدارة، حيث أنه من الممكن أن يكون هناك تأثير لخبرة اللجنة على جودة الأرباح.

ج- نشاط لجنة التدقيق:

للوصول إلى الأهداف المرجوة من لجنة التدقيق الداخلي فلا بد من أن تتميز بالنشاط والفاعلية في القيام بواجباتها، فقد بينت دراسة (Abbott, et. al., 2000: 66) أن الشركات التي تجتمع لجنة التدقيق الداخلي فيها مرتين سنوياً كحد أدنى تكون احتمالية تعرضها للعقوبات الناتجة عن مشاكل التقارير المالية أقل. وهذا ما أيدته دراسة (Beasley, et. al., 2000: 451) حيث وجدت أن الشركات التي يوجد تلاعب في تقاريرها المالية كانت لجنة التدقيق فيها تجتمع مرة واحدة سنوياً، أما الشركات التي كانت لجنة التدقيق الداخلي فيها تجتمع ما بين مرتين إلى ثلاث مرات

سنوياً فلم يتبين وجود تلاعب في تقاريرها المالية، لذلك ومن خلال ما تم ذكره سابقاً يتبين وجود علاقة بين نشاط لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية والتي تستخدم كوسيلة لقياس مدى جودة الأرباح في الشركات المصدرة لهذه التقارير، فلجنة التدقيق الداخلي تفقد أهميتها وهدفها بفقدان نشاطها في الشركة نظراً لأن عنصري الاستقلالية والخبرة لأعضائها لا يتوفران إلا بوجود لجنة تتمتع بالنشاط والفعالية.

مما تم ذكره سابقاً يتبين احتمالية وجود تأثير بين عناصر الحاكمية المؤسسية بجوانبها المختلفة وبين جودة الأرباح، وهذا ما سيتم البحث عنه في هذه الدراسة من معرفة مدى العلاقة بين عناصر الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح، لما لذلك من تأثير واضح على الشركات بشكل خاص والسوق المالي بشكل عام.

المبحث الثاني

جودة الأرباح

(0-1-2) تمهيد

(1-1-2) مفهوم جودة الأرباح

(2-1-2) أهمية جودة الأرباح

(3-1-2) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح

(0-1-2) تمهيد:

لقد تزايد الاهتمام بجودة الأرباح في العقد الأخير بعد أن أعلنت أكبر الشركات إفلاسها بصورة مفاجئة مثل شركة الطاقة اينرون وشركة الاتصالات الأمريكية الكبرى وورلد كوم، الأمر الذي جعل العالم يحاول إيجاد حلول مناسبة لمنع مثل تلك الانهيارات لما لها من أثر سلبي كبير قد يؤدي إلى انهيار اقتصاد دول بالكامل، بالإضافة إلى جعل المستثمرين أكثر حذراً عند اتخاذ القرارات الاستثمارية بالاعتماد على رقم الربح وحده، فقد بين (Block, 1999: 91) أن الاعتماد على رقم الربح نفسه دون الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية بسبب تركيزها على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها. فمن هنا نلاحظ الحاجة الماسة إلى الاعتماد على مستوى جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتأكيداً لذلك فقد أورد (أبو عجيبة وحمدان، 2009: 2) أنه وعلى الرغم من أن الإدارة هي من تقوم بإعداد المعلومات المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والأهداف الشخصية، والتي من شأنها أن تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وفي نفس السياق فقد أشار (أحمد، 2008: 61) إلى أن المنظمات تواجه في العصر الحديث ضغوطاً وتحديات تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحياتها، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، وظهور الكثير من المعاملات التجارية والمالية المعقدة، مما ترتب عليه إصدار معايير محاسبية تحتوي على الكثير من التفاصيل والتفسيرات حتى يمكن المحاسبة عن هذه المعاملات، مما أدى إلى وجود ثغرات في هذه المعايير وفي القواعد المحاسبية نتيجة توافر بدائل مقبولة قبولاً عاماً يتيح للإدارة التلاعب، مما يُمكن الشركة من التقرير عن أدائها المالي في أفضل صورة وهو ما يطلق عليه بالممارسات الإبداعية للمحاسبة أو المحاسبة الإبداعية. ولقد أثبتت بعض الدراسات أن الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً مهماً في عملية التخفيف من الممارسات الاحتياالية للمحاسبة، وهو ما أكدته دراسة (Teitel and Machuga, 2010: 39) من أن قوانين التحكم المؤسسي ساهمت في تحسين جودة الأرباح.

(1-1-2) مفهوم جودة الأرباح:

لقد تم تعريف جودة الأرباح بطرق مختلفة، فقد عرفها (قراقيش، 2009: 24) على أنها مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس، وتخلو من المبالغات والأرقام الاحتمالية، وانسجاماً مع المفهوم السابق فقد أشار (Rechardson, 2003: 53) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح بالاستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية، أما (درغام، 2008: 29) فقد عرف جودة الأرباح بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي عبارة عن علاقة موجبة فكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح. أما (Dechow and Schrand, 2004: 42)، فقد بين أن البعض يرى أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المفصح عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ويرى البعض الآخر بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم قياسها والإفصاح عنها يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يرى الدائنون بأن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا كان يمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية بسرعة. أما (Bellovary, et. al., 2005: 39) فقد بين أن جودة الأرباح إنما هي قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث إن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها.

يتضح مما سبق أن جودة الأرباح تتمثل في العرض الصادق لرقم الربح دون أي تدليس أو مبالغات من شأنها أن تؤدي إلى الغش في القوائم المالية، والذي قد يؤدي إلى انخفاض الشفافية في السوق المالي وبدوره يسوق المستثمرين إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة قد تؤدي إلى خلق الندم لديهم، والذي ينتج عنه تراجع الاستثمار في الأسواق المالية، وذلك ما جعل هذه المواضيع محور اهتمام الباحثين والمهتمين بدعم السوق المالي وتحقيق كفاءته، لما له من دور كبير في زيادة الاستثمارات في السوق المالي.

(2-1-2) أهمية جودة الأرباح:

ولا تقل أهمية جودة الأرباح عن الأرباح نفسها، حيث إن الأرباح يجب أن تتمتع بالجودة لأنها تعتبر من أهم العوامل التي يُعتمد عليها في عمليات اتخاذ القرارات وعمليات التحليل المالي من قبل المحللين، فبدون جودتها تُفقد أهميتها، حيث ذكر (الشريف وأبو عجيبة، 2009: 34) أن أرباح الشركة بغض النظر عن جودتها تعتبر من المدخلات الهامة في عملية إتخاذ القرارات المالية

والإدارية وغيرها من القرارات الأخرى، وأضاف (Dechow, et. al., 1996: 8) إلى أن الأرباح يتم استخدامها في العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركات الحالي والمستقبلي، لذلك فهي تتمتع بأهمية كبيرة. ولأن هذه الأرباح تعتبر العنصر الأكثر أهمية في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات والتي تستخدم من قبل جهات عدة، فإن أي تلاعب فيها يعني أن السوق المالي عرضة للتلاعب، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الاستثمار في هذه الأسواق نظراً لانعدام الشفافية فيه، ويتضح ذلك من دراسة (Block, 1999: 89) حيث بين أن القرارات التي تبني على معلومات الأرباح تختلف تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات القادمة.

وقد بينت دراسة (Farinha, 2007: 12) وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح، فاحتمالية دفع الشركات لتوزيعات أرباح تزداد بزيادة جودة الأرباح، كما أن مقدار هذه التوزيعات تزداد أيضاً بزيادة جودة الأرباح، وفي نفس السياق أكد أن المستثمرون ينظرون إلى التوزيعات على أنها مصدر للمعلومات عن كفاءة الإدارة في تسيير نشاط الشركة، فحملة الأسهم لا تتاح لهم في الواقع فرصة متابعة النشاط الفعلي للشركة، ومن ثم فإنهم ينظرون إلى سياسة التوزيع على أنها مؤشر للنجاح الذي تحققه الشركة، حيث تترك زيادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من سنة لأخرى انطباعاً إيجابياً لدى المتعاملين في سوق رأس المال عن فاعلية أداء الشركة، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها العادية.

لقد ذكر (Demerjian, 2013: 487) أن أهمية جودة الأرباح تتبع في أن المستثمر يعتمد في قراراته على دلالة وتوقيت وشفافية القوائم المالية، فإذا لم تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى للمستثمر فيما يخص ما كانت عليه وما هي عليه الآن وما سوف تصبح في المستقبل سوف ينتج عن ذلك تضليل المستثمر، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية في أسواق رأس المال.

مما ذكر سابقاً يتضح للباحث مدى أهمية جودة الأرباح، فهي العنصر الرئيس في القوائم المالية، ليس فقط للمستثمرين وإنما لجهات عديدة ذات علاقة، فإذا كان هذا العنصر قد تم التلاعب به من قبل إدارة الشركة فقد يؤدي ذلك إلى مشاكل كبيرة في السوق المالي، منها الانهيارات المفاجئة للشركات، وضياع رؤوس الأموال من السوق، بالإضافة إلى مشاكل وصعوبات أخرى.

(2-1-3) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح:

لقد أوضحت بعض الدراسات أن هناك عوامل عدة تلعب دوراً في التأثير على جودة الأرباح، فقد لخص (De-jun, 2009: 57) العوامل المؤثرة في جودة الأرباح في ستة عوامل وهي:

أولاً- جودة المعايير المحاسبية: حيث إن إدارة الشركة يمكن أن تستغل الثغرات في المعايير المحاسبية في إدارة الأرباح لذلك لو كانت المعايير المحاسبية أكثر صرامة فمن شأنها أن تزيد من جودة الأرباح.

ثانياً- اختلاف المعايير المحاسبية: إذ أن وجود اختلاف ما بين المعايير المحلية والدولية في إعداد التقارير المالية من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على جودة الأرباح وهذا يرجع للمعايير التي يتم تطبيقها عند إعداد القوائم المالية، إذ رأى (Barth, et. al., 2008: 479) أن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لديها أقل ممارسات لإدارة الأرباح.

ثالثاً- فهو تركيبة حملة الأسهم: وذلك عن طريق تحقيق استقلالية مجلس الإدارة، فقد وجد (Lee, et. al., 2007: 299) أن أقل ممارسات إدارة الأرباح هي في الشركات التي لديها أعلى نسبة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

رابعاً- هو سيطرة حملة الأسهم: أي نسبة امتلاك المساهمين لأسهم الشركة، فقد وجد (Tong and Wang, 2007: 78) أنه في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي حيث يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركات وعندما تنخفض نسبة سيطرة حملة الأسهم لأقل من النصف فإن جودة الأرباح تنخفض في هذه الشركات.

خامساً- هو تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: فقد رأى (Beasley, 1996: 445) أن هناك علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والغش في القوائم المالية، مما يدل على أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة يرتبط بزيادة احتمال إدارة الأرباح وبالتالي تخفيض جودة الأرباح.

سادساً- تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: حيث تلعب لجنة التدقيق الداخلي دوراً كبيراً في تحسين جودة الأرباح لذلك تزايد الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في الفترة الأخيرة، فقد بينت دراسة (Vafeas, 2005: 1099) أن هناك علاقة طردية بين عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق الداخلي في الشركة وبين وجود الأرباح، وهو ما أكدته دراسة (Bryan, et. al., 2004: 175) من أن لجنة التدقيق واستقلاليتها لها تأثير كبير على جودة الأرباح، وإضافة لذلك فقد ذكرت دراسة

(حمدان وآخرون، 2010: 67) أن ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة له أثر في زيادة ممارسات إدارة الأرباح نظراً لكونها تحد من استقلاليتهن.

حسب الدراسات التي سبق ذكرها يتضح أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تلعب دوراً في التأثير على جودة الأرباح بغير مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي ومنها، جودة واختلاف المعايير المحاسبية، وتركيب حملة الأسهم ومدى سيطرتهم على الأسهم.

ونظراً لأهمية الموضوع فقد اتجهت العديد من الدراسات العربية والأجنبية مثل دراسة (الشريف وأبو عجيبة، 2009) ودراسة (حمدان، 2012) ودراسة (Demerjian, 2013) إلى البحث عن حلول من شأنها أن تعمل على تخفيض إدارة الأرباح وبالتالي زيادة جودتها، لما لذلك من تأثير على الاقتصاد بشكل عام والسوق المالي بشكل خاص.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

المقدمة.

المبحث الأول: منهج الدراسة وتحليل البيانات.

المبحث الثاني: إختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.

المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مدى العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين جودة الأرباح باعتبارها أحد مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر، لما لذلك من أهمية على المؤسسات الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام، وبناءً على ما تم عرضه في الدراسة النظرية من فروض وأهداف الدراسة والمشكلة الخاصة بها يمكن القيام بعد ذلك بالدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها واختبار الفروض، وصولاً إلى النتائج والتوصيات التي تخص الدراسة للاستفادة منها في العمل الإداري للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، لزيادة كفاءة الإدارة في هذه الشركات، بحيث إن تطوير وبناء هذه الشركات والمؤسسات يؤدي إلى بناء اقتصاداً قوياً يعتمد على أسس صلبة.

المبحث الأول

منهج الدراسة وتحليل البيانات

(0-1-3) تمهيد.

(1-1-3) منهجية الدراسة.

(2-1-3) طرق جمع البيانات.

(3-1-3) مجتمع وعينة الدراسة.

(4-1-3) متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

(0-1-3) تمهيد:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المنهج الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، بالإضافة إلى طرق جمع البيانات ومصادرها، بالإضافة إلى توضيح مجتمع وعينة هذه الدراسة، ومتغيرات الدراسة وطرق قياس كل متغير من هذه المتغيرات والتي تعتبر عنصراً أساسياً لعملية التحليل الاحصائي وصولاً لنتائج التحليل.

(1-1-3) منهج الدراسة:

يعتبر منهج الدراسة المنهج الذي يستخدمه الباحث للوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة بدون أية تحيز من قبل الباحث، ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها وبيان مدى دلالتها، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه يتم الاعتماد على المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة، أما الدراسة التطبيقية يغلب عليها الطابع التحليلي لمجموعة من المتغيرات التي ترتبط بالحاكمة المؤسسية وجودة الأرباح، وسيتم في هذه الدراسة اختبار فرضيات البحث من خلال قياس ستة خصائص وهي، نسبة ملكية مجلس الإدارة في الشركة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة التدقيق، وخبرة لجنة التدقيق، ونشاطات لجنة التدقيق.

(2-1-3) طرق جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البيانات والمعلومات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصدرين:

مصدر أولي: من خلال التقارير الصادرة عن بورصة فلسطين للأوراق المالية، والتقارير المنشورة عن طريق سلطة النقد الفلسطينية.

مصدر ثانوي: وذلك من خلال المراجع العربية والانجليزية من كتب ودوريات محكمة وأبحاث ومقالات وندوات علمية.

(3-1-3) مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها (12) شركة، بحيث تبدأ فترة الدراسة من عام 2008 وحتى عام 2013، على أن تضم عينة الدراسة الشركات الصناعية التي تنطبق عليها الشروط التالية:

1- انتهاء السنة المالية للشركة في 12/31 من كل عام.

2- إمكانية حساب المستحقات الكلية لهذه الشركات عبر توفر البيانات اللازمة لحساب المستحقات. مع العلم بأن شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية نشرت عبر موقع بورصة فلسطين للأوراق المالية البيانات المالية للنصف الأول من العام 2013 فقط ولم نتمكن من الوصول إلى القوائم المالية للسنة كاملة حتى لحظة إعداد هذا التحليل.

(4-1-3) متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تتمثل متغيرات الدراسة في الجوانب التي تتكون منها الحاكمة المؤسسية، والتي تمثل المتغيرات المستقلة، أما المتغير التابع فيتمثل في جودة الأرباح، وسيتم استعراض كيفية قياس كلاً من المتغير التابع والمتغير المستقل.

أولاً: المتغير التابع:

وقد تم استخدام نموذج المستحقات الكلية المستخدم من قبل (Richardson, et. al., 2004)، لقياس جودة الأرباح، وهو كالتالي:

$$(TACC) = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث إن:

(TACC) = التغير في الأصول غير النقدية - التغير في الالتزامات.

ΔWC = التغير في الأصول المتداولة التشغيلية [الأصول المتداولة - (النقدية + الاستثمارات المتداولة)] - التغير في الالتزامات المتداولة التشغيلية [الالتزامات المتداولة - الديون قصيرة الأجل].

ΔNCO = التغير في الأصول غير المتداولة التشغيلية [الأصول غير المتداولة - الاستثمارات غير المتداولة] - التغير في الالتزامات غير المتداولة التشغيلية [الالتزامات غير المتداولة - الديون طويلة الأجل].

ΔFIN = التغير في الأصول المالية [الاستثمارات قصيرة الأجل + الاستثمارات طويلة الأجل] - التغير في الالتزامات المالية [الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل + الأسهم الممتازة]. حيث تم قسمة كل عنصر من العناصر التي شكلت المعادلة الأساسية على متوسط الأصول الكلية، فكلما كانت المستحقات الكلية أكبر يدل ذلك على تدني مستوى جودة الأرباح أما انخفاض المستحقات الكلية فيدل على ارتفاع مستوى جودة الأرباح.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

تم قياس فيما إذا كان هناك علاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين جودة الأرباح وفقاً لما يلي:

1- ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة: حيث تم قياسها من خلال نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وذلك بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة على المجموع الكلي لأسهم الشركة.

2- عدد أعضاء مجلس الإدارة: وتم قياسه من خلال أعضاء مجلس الإدارة، حيث أن القانون المطبق في الأراضي الفلسطينية والخاص بالشركات هو القانون الاردني رقم (12) لسنة (1964) والذي ينص فيه الفصل السابع، المادة (104)، "بأن يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على خمسة عشر"، لذلك تم الإعتماد على هذه الفقرة لقياس عدد أعضاء مجلس الإدارة.

3- استقلالية مجلس الإدارة: وتم قياس هذا المتغير من خلال الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة حيث أنه إذا تم الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة وبين المدير التنفيذي ستعطى قيمة (1)، أما إذا لم يكن هناك فصل ستعطى قيمة (0).

4- استقلالية لجنة التدقيق: ويقاس هذا المتغير من خلال الفصل بين وظائف لجنة التدقيق والوظائف التنفيذية، حيث سيتم إعطاء لجنة التدقيق التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل القيمة (1)، أما إذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين فستأخذ القيمة (0).

5- **خبرة أعضاء لجنة التدقيق:** وتم قياس هذا المتغير من خلال الاعتماد على وجود شخص واحد على الأقل ضمن لجنة التدقيق يحمل شهادة مهنية متخصصة مثل (CPA) أو (CFA) أو يحمل شهادة جامعية في الحقل المالي، حيث سيتم اعطاء لجنة التدقيق التي تضم عضواً واحداً يحمل أي نوع من المؤهلات السابق ذكرها القيمة (1)، أما في حالة عدم ضم اللجنة لأي عضو يحمل شهادة مهنية أو مالية ستعطى القيمة (0).

6- **نشاط لجنة التدقيق:** وتم قياس هذا المتغير من خلال عدد مرات اجتماع اللجنة سنوياً، حيث سيتم حساب عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق الداخلي لكل سنة من السنوات الخاصة بفترة الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لمعرفة تأثيرها على جودة الأرباح.

7- **اللوغريتم الطبيعي لأصول الشركة:** حيث تم إدخال هذا المتغير لضبط العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين جودة الأرباح واستبعاد تأثير حجم الشركة عليها.

ولاختبار العلاقة بين المتغير التابع وهو جودة الأرباح وبين المتغيرات المستقلة وهي عناصر الحاكمية المؤسسية تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$(TACC) = \alpha + \beta_1(BOW) + \beta_2(BOZ) + \beta_3(BOI) + \beta_4(ACI) + \beta_5(ACE) + \beta_6(ACA) + \beta_7(LOGASST) + \epsilon$$

حيث إن:

TACC = القيمة المطلقة للمستحقات الكلية.

BOW = ملكية مجلس الإدارة لأسهم الشركة.

BOZ = عدد أعضاء مجلس الإدارة.

BOI = استقلالية مجلس الإدارة.

ACI = استقلالية لجنة التدقيق.

ACE = خبرة لجنة التدقيق.

ACA = نشاط لجنة التدقيق.

LOGASST = اللوغريتم الطبيعي لأصول الشركة الكلية.

المبحث الثاني

اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

(0-2-3) تمهيد.

(1-2-3) محاور التحليل.

(2-2-3) اختبار فرضيات الدراسة.

(3-2-3) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

(0-2-3) تمهيد:

تم إجراء اختبارات التحقق من مدى ملاءمة بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وذلك من خلال اختبار خاصية التوزيع الطبيعي لهذه البيانات، بالإضافة إلى حساب المستحقات الكلية التي تم الاعتماد عليها كمقياس لجودة الأرباح والتي تم الحصول عليها لكافة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

(1-2-3) محاور التحليل:

المحور الأول: يتعلق بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال التعرف على مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، فإذا لم تكن هذه البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، يجب إجراء المعالجة اللازمة على هذه البيانات التي تمكننا من استخدامها بالشكل الصحيح لاختبار الفرضيات، ثم سيتم استخدام اختبار التداخل الخطي ثم اختبار الارتباط الذاتي (Multicollinearity Test).

المحور الثاني: يتناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي (Descriptive Statistics) الإحصائية الوصفية وذلك لوصف عينة ومتغيرات الدراسة وصفاً (Measures) يعكس واقع البيانات.

المحور الثالث: يتناول هذا المحور اختبار فرضيات الدراسة وحساب معاملات نموذج الإنحدار المتعدد (Multiple Linear Regression).

المحور الأول: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي:

يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا، حيث يترتب على التعرف فيما إذا كانت البيانات موزعة أو غير موزعة توزيعاً طبيعياً اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفرضيات، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام اختبار "كولمجروف- سمرنوف" (one sample K-S)، ووفقاً للاختبار المذكور يتم قبول الفرض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) وبين الجدول رقم (1)، أن القيمة الاحتمالية لكل متغير أكبر من (0.05) مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبناءً عليه يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (1)
اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

القيمة الاحتمالية	قيمة Z	المتغير
0.162	1.121	لقياس جودة الأرباح
0.061	1.321	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة
0.180	1.098	عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة

ب- اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

بعد اختبار مدى اقتراب بيانات الدراسة من توزيعها الطبيعي، تأتي الخطوة الثانية من اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وهو اختبار التداخل الخطي (Diagnostics Collinearity)، حيث سيتم فحص التداخل الخطي من خلال مقياس (Variance Inflation Factor - VIF) لكل (Tolerance) وذلك باحتساب معامل (VIP) لكل متغير من المتغيرات المستقلة. و يبين جدول رقم (2)، أن المعامل لكافة المتغيرات لم يتجاوز الخمسة (5)، لذلك يمكن القول بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات غير ذي دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

جدول رقم (2)

اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)

Collinearity Statistics		المتغير
VIF	Tolerance	
1.334	0.749	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة
1.862	0.537	عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة
1.697	0.589	استقلالية مجلس الإدارة
1.250	0.800	استقلالية لجنة التدقيق الداخلي
1.104	0.906	خبرة لجنة التدقيق
1.935	0.517	نشاط لجنة التدقيق

ج- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وذلك عن طريق استخدام اختبار (Durbin Watson Test), حيث تظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاوزة للمتغيرات مترابطة مما يؤثر في صحة النموذج حيث سيظهر أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين (4 ، 0) حيث تشير النتيجة القريبة من الصفر (إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلثي فهي التي تتراوح ما بين (1.5 - 2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المحسوبة المتجاوزة للمتغيرات، وقد بينت النتائج أن قيمة D-W (1.35) حيث تقع تقريباً ضمن المدى الملائم (1.5 - 2.5)، وبذلك يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) والتي تؤثر على صحة النموذج المستخدم.

المحور الثاني: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تم الإنتهاء من المرحلة الأولى والتي تم فيها التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، تأتي المرحلة الثانية والتي يتم فيها وصف تحليلي أولي لمتغيرات الدراسة قبل البدء باختبار فروضها وإستخلاص نتائجها، ويعرض الجدول التالي الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والحد الأدنى والأقصى لمتغيرات الدراسة المتصلة سواء كانت متغيرات مستقلة أو متغيرات تابعة خلال سنوات الدراسة للفترة من 2008 - 2013.

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
جودة الأرباح	2008	8839350.42	7047510.30	496974.00	24611457.00
	2009	9653369.83	7479250.37	562742.00	25707330.00
	2010	10740685.50	7752994.77	1325557.00	27890604.00
	2011	10871974.67	8154839.87	1538012.00	29769227.00
	2012	13321192.67	9647589.51	1819392.00	30049175.00
	2013	14746604.75	10966666.12	2168780.00	34498018.00
ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة	2008	0.27	0.23	0.00	0.70
	2009	0.22	0.17	0.00	0.53
	2010	0.24	0.19	0.00	0.59
	2011	0.24	0.19	0.00	0.59
	2012	0.29	0.24	0.00	0.61
	2013	0.27	0.24	0.00	0.61
عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة	2008	8.83	1.64	7.00	11.00
	2009	8.83	1.64	7.00	11.00
	2010	8.67	2.06	5.00	11.00
	2011	8.67	2.06	5.00	11.00
	2012	8.25	2.05	5.00	11.00
	2013	8.25	2.05	5.00	11.00
نشاط لجنة التدقيق	2008	5.75	0.62	5.00	7.00
	2009	5.75	0.62	5.00	7.00
	2010	5.75	0.62	5.00	7.00
	2011	5.75	0.62	5.00	7.00
	2012	5.75	0.62	5.00	7.00
	2013	5.75	0.62	5.00	7.00

وفيما يلي تحليل للجدول رقم (3) السابق:

- المتغير الخاص بجودة الأرباح: يلاحظ من الجدول السابق إرتفاع جودة الأرباح من عام إلى آخر، حيث بلغ متوسط جودة الأرباح في عام 2008 م، (8839350.42) دينار بانحراف معياري قدره (7047510.30)، واستمرت في الارتفاع حتى عام 2013 م حيث بلغ متوسط جودة الأرباح (14746604.75) دينار، بانحراف معياري قدره (10966666.12).

- المتغير الخاص بملكية أعضاء مجلس الادارة في الشركة: يلاحظ من الجدول السابق تذبذب المتوسطات الحسابية من عام إلى آخر، حيث بلغ أقل متوسط حسابي (0.22) في عام 2009 بانحراف معياري قدره (0.17)، وبلغ أعلى متوسط حسابي (0.29) في عام 2012 بانحراف معياري قدره (0.24).

- المتغير الخاص بعدد أعضاء مجلس ادارة الشركة: يلاحظ من الجدول السابق انخفاض عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة من عام إلى آخر، حيث بلغ متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة في عام 2008 م (8.83)، بانحراف معياري قدره (1.64)، واستمرت في الإنخفاض حتى عام 2013 م حيث بلغ متوسط عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة (8.25)، بانحراف معياري قدره (2.05).

- المتغير الخاص بنشاط لجنة التدقيق: يلاحظ من الجدول السابق ثبات نشاط لجنة التدقيق من عام إلى آخر، حيث بلغ متوسط نشاط لجنة التدقيق في جميع الاعوام (5.75)، أي ما يعادل ستة اجتماعات لكل سنة من سنوات الدراسة، وبانحراف معياري قدره (0.62).

ويعرض جدول رقم (4) التالي أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المنفصلة التي تم

التعبير عنها بالمتغيرات الوهمية (Dummy Variables):

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة

المتغير	استقلالية مجلس الإدارة	استقلالية لجنة التدقيق	خبرة لجنة التدقيق
2013	مشاهدات متحققة 5 %41.7	12 %100	8 %66.7
	مشاهدات غير متحققة 7 %58.3	0 %0	4 %33.3
2012	مشاهدات متحققة 5 %41.7	12 %100	8 %66.7
	مشاهدات غير متحققة 7 %58.3	0 %0	4 %33.3
2011	مشاهدات متحققة 6 %50	12 %100	8 %66.7
	مشاهدات غير متحققة 6 %50	0 %0	4 %33.3
2010	مشاهدات متحققة 6 %50	12 %100	8 %66.7
	مشاهدات غير متحققة 6 %50	0 %0	4 %33.3
2009	مشاهدات متحققة 6 %50	12 %100	8 %66.7
	مشاهدات غير متحققة 6 %50	0 %0	4 %33.3
2008	مشاهدات متحققة 7 %58.3	12 %100	8 %66.7
	مشاهدات غير متحققة 5 %41.7	0 %0	4 %33.3

وفيما يلي تحليل للجدول رقم (4) السابق:

- المتغير الخاص باستقلالية مجلس الإدارة عن أية وظائف تنفيذية: فقد بلغ التكرار لعام 2013 وللمشاهدات المتحققة 5 تكرارات وبنسبة تساوي 41.7%، بينما كانت التكرارات في المشاهدات الغير متحققة 7 تكرارات وبنسبة تساوي 58.3%، وكانت أعداد التكرارات

ونسبها بنفس المعدل لسنة 2012، أما السنوات 2011، 2010، 2009 فقد زادت فيها عدد ونسبة التكرارات للملاحظات المتحققة حيث كان التكرار فيها 6 وبنسبة 50%، وهي نفسها للملاحظات غير المتحققة لنفس السنوات، أما سنة 2008 فقد بلغ عدد التكرارات للملاحظات المتحققة 7 تكرارات وبنسبة 58.3%، ما يعني ارتفاع نسبة وعدد المشاهدات فيها، أما المشاهدات غير المتحققة فقد بلغ عدد التكرارات فيها 5 وبنسبة 41.7%.

- المتغير الخاص باستقلالية لجنة التدقيق الداخلي عن أية وظائف تنفيذية: فقد بلغ التكرار للملاحظات المتحققة ولجميع الأعوام 12 تكرار بنسبة مئوية تساوي 100%، أما المشاهدات الغير متحققة فقد بلغ عدد التكرارات فيها ولجميع السنوات 0 وبنسبة تساوي 0%، ما يعني استقرار عدد ونسب المشاهدات لهذا المتغير طوال سنوات فترة الدراسة.
- المتغير الخاص بخبرة لجنة التدقيق الداخلي: فقد بلغ التكرار للملاحظات المتحققة ولجميع الأعوام 8 تكرارات بنسبة مئوية تساوي 66.7%، أما المشاهدات الغير متحققة فقد بلغ عدد التكرارات فيها ولجميع السنوات 4 تكرارات وبنسبة مئوية تساوي 33.3%.

المحور الثالث: اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا المحور اختبار فرضيات الدراسة عن طريق دراسة مدى تأثير خصائص جودة لجنة التدقيق الداخلي في تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

حيث يتناول نموذج الدراسة الأول العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص جودة لجنة التدقيق الداخلي وبين المتغير التابع والمتمثل في جودة الأرباح، وطالما أن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع؛ فإن نموذج الانحدار الملائم هو نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما سيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple linear Regression)، حيث تركز الفرضيات على العلاقة بين جودة الأرباح كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة مثل مدى نسبة ملكية مجلس الإدارة وعدد أعضائه واستقلاليتها، وأيضاً تأثر جودة الأرباح باستقلالية لجنة التدقيق وخبرتها ونشاطاتها.

فرضيات الدراسة:

قبل البدء في اختبار الفرضيات المتعلقة بالإنحدار الخطي البسيط سنُبيّن النموذج المستخدم لجميع الفرضيات كما يلي:

نموذج معادلة الانحدار الخطي البسيط

$$Y = b_0 + b_1 x_1 + \varepsilon$$

حيث إن:

Y : يمثل المتغير التابع: جودة الأرباح

x_1 : يمثل المتغير المستقل

ε : يمثل الخطأ العشوائي

b_0, b_1 : تمثل العدد الثابت وميل معادلة الانحدار

(2-2-3) اختبار الفرضيات:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية المديرين في أسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لمعرفة تأثير ملكية المديرين في أسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على جودة الأرباح وبين جدول رقم (5) أن قيمة "t" المحسوبة لميل خط الانحدار تساوي 0.682 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.497 وهي أكبر من 0.05 وقيمة معامل الارتباط تساوي 0.081، مما يدل على عدم وجود علاقة بين نسبة ملكية المديرين في أسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وأن معادلة الانحدار ضعيفة حيث إن قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.007$ (0.7%)، وهو ما عارضته دراسة (الشريف وأبو عجيل، 2009) ودراسة (AFAANZ Newsletter, 2005) والتي أشارت لوجود علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركات وبين جودة الأرباح.

جدول رقم (5)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (المتغير التابع: جودة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال غير دال
الثابت	10493939.617	1626735.070		6.451	0.000	غير دال عند 0.05
نسبة ملكية المديرين	3414729.731	5006669.539	0.081	0.682	0.497	غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة معامل الارتباط $R = 0.081$			قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.007$			

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لمعرفة تأثير عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على جودة الأرباح وبين جدول رقم (6) أن قيمة "t" المحسوبة لميل خط الانحدار والتي تساوي 2.948 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.004 وهي أقل من 0.05 وقيمة معامل الارتباط يساوي 0.332 مما يدل على وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وأن معادلة الانحدار جيدة حيث إن قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.11$ (11.0%)، وجاءت هذه النتيجة مؤيدة لدراسة (الشريف وأبو عجيله، 2009) ودراسة (Beasley, 1996) الذين أكدوا أن هناك علاقة طردية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة وبين جودة الأرباح، وأشار (رمضان، 2010) أن عدد أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى استقلالته يشكل أداة فاعلة للحاكمة المؤسسية.

جدول رقم (6)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (المتغير التابع: جودة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال غير دال
الثابت	-1662974.845	4521669.534		-0.368	0.714	غير دال عند 0.05
عدد أعضاء مجلس الإدارة	1517495.668	514827.965	0.332	2.948	0.004	غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة معامل الارتباط $R = 0.332$			قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.110$			

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لمعرفة تأثير استقلالية مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على جودة الأرباح وبين جدول رقم (7) أن قيمة "t" المحسوبة لميل خط الانحدار تساوي 6.559 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وقيمة معامل الارتباط تساوي 0.617 مما يدل على وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وأن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.381$ (38.1%)، حيث أكدت بعض الدراسات مثل دراسة (Chtourou et. al., 2001) ودراسة (Karamanou and Vafeas, 2005) بأن لمجلس الإدارة المستقل أثراً إيجابياً في الحد من قدرة الإدارة على التلاعب في القوائم المالية، كما أكدت دراسة (Dechow et. al., 1996) أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة أقل تعرضاً للعقوبات المفروضة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commissions.

جدول رقم (7)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (المتغير التابع: جودة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال غير دال
الثابت	16463348.405	1115524.041		14.758	0.000	غير دال عند 0.05
استقلالية مجلس الإدارة	-10493798.605	1599967.498	-0.617	-6.559	0.000	غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة معامل الارتباط $R = 0.617$			قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.381$			

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

(هذه الفرضية لا يمكن اختبارها لأن متغير استقلالية لجنة التدقيق متغير ثابت)

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لمعرفة تأثير خبرة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على جودة الأرباح وبين جدول رقم (8) أن قيمة "t" المحسوبة لميل خط الانحدار تساوي 0.717 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.476 وهي أكبر من 0.05 وقيمة معامل الارتباط تساوي 0.085 مما يدل على عدم وجود علاقة بين خبرة لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وأن معادلة الانحدار ضعيفة حيث إن قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.007$ (0.7%)، وهذا ما عارضته دراسة (Farber، 2004) ودراسة (Abbott et. al., 2002) حيث بينت أن هناك علاقة ايجابية بين الخبرة المالية للجنة التدقيق الداخلي وبين جودة التقارير المالية، وقد يرجع عدم وجود العلاقة بين جودة الأرباح وخبرة لجنة التدقيق إلى وجود سياسات وقوانين يجب أن تتبعها هذه اللجنة بغض النظر عن الخبرة التي تمتلكها هذه اللجنة مثل التأكد من تطبيق سياسات البيع والشراء المحددة من قبل الشركة.

جدول رقم (8)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (المتغير التابع: جودة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال غير دال
الثابت	12388451.333	1753515.536		7.065	0.000	غير دال عند 0.05
خبرة لجنة التدقيق	-1539382.542	2147609.159	-0.085	-0.717	0.476	غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة معامل الارتباط $R = 0.085$			قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.007$			

6- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاطات لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لمعرفة تأثير نشاطات لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية على جودة الأرباح وبين جدول رقم (9) أن قيمة "t" المحسوبة لميل خط الانحدار تساوي 2.676 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.009 وهي أقل من 0.05 وقيمة معامل الارتباط تساوي 0.305 مما يدل على وجود علاقة بين نشاطات لجنة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وأن معادلة الانحدار جيدة حيث إن قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.093$ (9.3%)، وهو ما أيدته دراسة (Lin et. al., 2006)، ودراسة (Abbott 2000) (et. al., حيث أكدت أن الشركات التي تجتمع لجنة التدقيق الداخلي فيها مرتين سنوياً كحد أدنى تكون أقل عرضة للعقوبات الناتجة عن مشاكل التقارير المالية، كما بينت دراسة (Beasley et. al., 2000) أن الشركات التي تبين وجود تلاعب في تقاريرها المالية كانت لجنة التدقيق فيها تجتمع مرة واحدة سنوياً فقط، أما الشركات التي كانت لجنة التدقيق الداخلي فيها تجتمع ما بين مرتين أو ثلاث مرات سنوياً فلم يبين وجود تلاعب في تقاريرها المالية.

جدول رقم (9)

تحليل الانحدار الخطي البسيط (المتغير التابع: جودة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال غير دال
الثابت	-32170860.944	16295976.030		-1.974	0.052	غير دال عند 0.05
نشاطات لجنة التدقيق	57481796.995	21479506.839	0.305	2.676	0.009	غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة معامل الارتباط $R = 0.305$			قيمة معامل التفسير $R^2 = 0.093$			

(3-2-3) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك كما يلي:

لإيجاد معادلة انحدار المتغيرات المستقلة (ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة، عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة، استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق الداخلي، خبرة لجنة التدقيق، نشاط لجنة التدقيق) على جودة الأرباح تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر مؤشرات المتغيرات المستقلة (ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة، عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة، استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق الداخلي، خبرة لجنة التدقيق، نشاط لجنة التدقيق) على المتغير التابع (جودة الأرباح) وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل جدول رقم (10) أن معادلة الانحدار جيدة ومقبولة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 10.323 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.05، ومن النتائج يتبين أن المتغيرات المستقلة (ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة، عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة، استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق الداخلي، خبرة لجنة التدقيق، نشاط لجنة التدقيق) لها أثر جيد على التنبؤ بالمتغير التابع (جودة الأرباح) وتبين النتائج أن المتغيرات المستقلة (خبرة لجنة التدقيق، استقلالية مجلس الإدارة) هي أكثر التغيرات تأثيراً حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لكل منها تساوي 0.000 و 0.021 على الترتيب وهي أقل من 0.05. أما باقي المتغيرات المستقلة فتأثيرها ضعيف حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لكل منها أكبر من 0.05. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدلة (التفسير) $R^2 = 0.396$ والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار بالإعتماد على تباين المتغير التابع جيدة عند مستوى دلالة 0.05، ويمكن كتابة نموذج معادلة الانحدار كما يلي:

أولاً: نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

$$Y = b_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + b_4 x_4 + b_5 x_5 + b_6 x_6 + \varepsilon$$

حيث:

Y: يمثل المتغير التابع: جودة الأرباح

x_1 : يمثل المتغير المستقل: ملكية أعضاء مجلس الادارة في الشركة

x_2 : يمثل المتغير المستقل: عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة

x_3 : يمثل المتغير المستقل: استقلالية مجلس الادارة

x_4 : يمثل المتغير المستقل: استقلالية لجنة التدقيق الداخلي

x_5 : يمثل المتغير المستقل: خبرة لجنة التدقيق

x_6 : يمثل المتغير المستقل: نشاط لجنة التدقيق

ε : يمثل الخطأ العشوائي

تمثل العدد الثابت وعوامل المتغيرات المستقلة $b_0, b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$

ثانياً: معادلة انحدار المتغيرات المستقلة (ملكية أعضاء مجلس الادارة في الشركة، عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة، استقلالية مجلس الادارة، استقلالية لجنة التدقيق الداخلي، خبرة لجنة التدقيق، نشاط لجنة التدقيق) على جودة الأرباح كما يلي:

جودة الأرباح (المتغير التابع) = $202161.144 + 15988285.162 -$ ملكية أعضاء مجلس الادارة في الشركة

- $156039.120 \times$ عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة

- $10696332.613 \times$ استقلالية مجلس الادارة

- $1673509.663 \times$ استقلالية لجنة التدقيق الداخلي

+ $43207149.579 \times$ خبرة لجنة التدقيق

- $15988285.162 \times$ نشاط لجنة التدقيق

جدول رقم (10)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: جودة الأرباح)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	دال غير دال
الثابت	-15988285.162	13654506.062		-1.171	0.246	غير دال عند 0.05
ملكية أعضاء مجلس الادارة في الشركة	202161.144	4476288.502	0.005	0.045	0.964	غير دال عند 0.05
عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة	-156039.120	574613.844	-0.034	-0.272	0.787	غير دال عند 0.05
استقلالية مجلس الادارة	-10696332.613	2043182.129	-0.629	-5.235	0.000	دال عند 0.05
استقلالية لجنة التدقيق الداخلي	1673509.663	1859138.179	0.093	0.900	0.371	غير دال عند 0.05
خبرة لجنة التدقيق	43207149.579	18280202.067	0.229	2.364	0.021	دال عند 0.05
نشاط لجنة التدقيق	-15988285.162	13654506.062		-1.171	0.246	غير دال عند 0.05
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F = 10.323			القيمة الاحتمالية = 0.000			
قيمة معامل الارتباط يساوي = 0.662			قيمة معامل التفسير المعدل $R^2 = 0.396$			

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

(1-4) النتائج

(2-4) التوصيات

(3-4) الدراسات المقترحة المستقبلية

(1-4) نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين عناصر الحاكمية المؤسسية المتمثلة بالعناصر الخاصة بمجلس الإدارة وهي الملكية في أسهم الشركة وعدد الأعضاء والاستقلالية والعناصر الأخرى والخاصة بلجنة التدقيق الداخلي وهي الاستقلالية والخبرة والنشاط على جودة الأرباح، ومن خلال اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- تساهم الحاكمية المؤسسية بشكل إيجابي في تحسين الأداء وتحقيق الفعالية في الشركات، بما يحفظ استقرار الإقتصاد، واستمرارية تحقيق التنمية والتقدم للشركات وتحقيق الأهداف المنشودة لها.

2- تعمل بعض المنظمات والجهات المهتمة بتطبيق الحاكمية على أقصى جهد لتطبيق قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مثل سوق فلسطين للأوراق المالية، وسلطة النقد الفلسطينية والتي أصدرت دليلاً متكاملًا عن مبادئ الحاكمية المؤسسية للتطبيق في المصارف الفلسطينية.

3- أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح حيث أن جودة الأرباح تزداد بزيادة الالتزام بقواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية.

4- توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

5- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

6- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين استقلالية مجلس ادارة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية عن أية وظائف تنفيذية وبين جودة الأرباح، حيث أن جودة الأرباح تزيد عندما يتم تحقيق استقلالية مجلس الإدارة وعدم إشراكه في أية أعمال تنفيذية داخل الشركة.

7- عند اختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق الداخلي، لم نتمكن من معرفة نتائج اختبار الفرضيات وذلك يعود إلى أن مجلس الادارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية كانت جميعها مستقلة عن أية مهمات تنفيذية في الشركة.

8- أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة بين خبرة لجنة التدقيق الداخلي العاملة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح.

9- بعد إختبار العلاقة بين نشاطات لجنة التدقيق الداخلي العاملة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وبين جودة الأرباح، وجد الباحث أن هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بينهما، حيث أثبتت الدراسة زيادة جودة الأرباح بزيادة إجتماعات لجنة التدقيق.

(2-4) التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

▪ توصيات موجهة إلى إدارة الشركات:

1- العمل على تحقيق استقلالية مجلس الإدارة عن أية وظائف تنفيذية، وذلك من خلال الإشراف على تطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية وعقد الندوات لتوعية مجالس ادارة الشركات بأهمية استقلاليتهم وأهمية الدور الذي يلعبونه في كشف عمليات التلاعب التي قد تقوم بها الإدارة.

2- يوصي الباحث بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، لما أثبتته الدراسة من أثر زيادة جودة أرباح الشركات بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة.

3- زيادة نشاط لجنة التدقيق الداخلي للشركات، وذلك بزيادة عدد الإجتماعات التي تعقدها هذه اللجنة سنوياً، لما له من تأثير على إيجابي على جودة الأرباح.

▪ توصيات موجهة للجهات والمنظمات المهنية والحكومية:

1- يوصي الباحث بضرورة اصدار دليل للحاكمة المؤسسية لجميع الشركات المساهمة الفلسطينية، وعقد الندوات وورش العمل للتعريف بأهمية تطبيق الحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة وقيام هيئات حكومية بالإشراف على تطبيق الحاكمة المؤسسية في الشركات.

2- ضرورة عقد الندوات وورشات العمل واصدار نشرات دورية لمجلس إدارة الشركات لتوعيتهم بأهمية الدور التي تلعبه لجنة التدقيق الداخلي في الشركات وفاعليتها في الحد من عمليات التلاعب التي قد تقوم بها الإدارة لتحقيق مصالح خاصة بها وتوضيح أهمية نشاط هذه اللجنة عن طريق زيادة عدد الاجتماعات التي تعقدها اللجنة سنوياً.

3- يوصي الباحث ببذل دور أكثر فعالية من قبل الهيئات والمنظمات الإشرافية الحكومية لرفع مستوى تطبيق قواعد ومبادئ الحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، لما لذلك من توفير سمعة جيدة عن بورصة فلسطين للأوراق المالية، والذي بدوره يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية لهذا السوق الذي يعاني من ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي، وفرض عقوبات على الشركات المخالفة لقواعد ومبادئ الحاكمة المؤسسية من قبل هذه المنظمات.

4- العمل على توعية مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين بأهمية الحاكمية المؤسسية في الشركات والدور التي تلعبه في حماية مصالحهم الاستثمارية وحثهم على الاستثمار في الشركات المطبقة لقواعد الحاكمية المؤسسية.

5- وضع واعتماد نموذج لقياس جودة الأرباح يكون مؤشراً للمستثمرين والمتعاملين لمدى جودة ومصداقية الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، لما لذلك من توجيه استثماراتهم إلى المكان الأمثل.

■ توصيات عامة:

1- يوصي الباحث بمزيد من الأبحاث المتعمقة في هذا المجال وذلك لتأكيد أهمية جودة الأرباح في السوق المالي والذي لا يتحقق إلا بوجود الحاكمية المؤسسية التي تحكم الشركة وعملها وتوجيهها إلى الأفضل.

2- إعداد دراسات مقارنة حول مدى تطبيق الحاكمية المؤسسية في فلسطين مع الدول المتقدمة الأخرى، للاستفادة منها في وضع أساليب جديدة تساعد على زيادة جودة الأرباح.

(3-4) الدراسات المستقبلية المقترحة:

1- العلاقة بين جودة الأرباح وتوزيعات الأرباح.

2- مدى اعتماد المستثمرين على جودة الأرباح في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

3- دور الحاكمية المؤسسية في حماية مصالح المستثمرين.

4- دور الحاكمية المؤسسية في دعم الأداء وزيادة القدرة التنافسية.

5- دور الحاكمية المؤسسية في حماية السوق المالي وحماية سمعته.

المراجع والمصادر:

المراجع والمصادر العربية:

- أبو عجيبة، عماد، (2007)، "أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن
- أبو عجيبة، عماد، وحمدان، علام، (2009)، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- أبو عجيبة، عماد، وحمدان، علام، (2010)، "أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص .
- أبو علي، سوزي، والدبعي، مأمون، وأبو نصار، ومحمد، (2011)، "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الأول، ص 67-94.
- أبو موسى، أشرف درويش، (2008)، "حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- إتحاد المصارف العربية، (2003)، "الحكم المؤسسي في القطاع المصرفي العربي ومتطلبات تطوير ممارساته وفق المعايير الدولية"، بيروت.
- أحمد، سامح محمد رضا رياض، (2008)، "دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتبالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة"، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة حلوان، القاهرة.
- الأسطل، أحمد محمود، (2010)، "دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الإمام، صلاح الدين، وأمين، محمد، (2007)، "دور حوكمة الشركات في عمليات تقييم الاستثمار: دراسة تحليلية"، المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة.

- التميمي، عباس حميد، (2007)، "آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8603>
- الجعدي، عمر عيد مسلم، (2007)، "مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات: دراسة تطبيقية لنموذج (Credit Lyonnais Securities Asia) على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- جودة، فكري عبد الغني، (2008)، "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية-دراسة حالة بنك فلسطين"، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حماد، طارق عبدالعال، (2005)، "حوكمة المؤسسات: المفاهيم والمبادئ والتجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- حمدان، علام، وأبو عجيبة، عماد، (2012)، "جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص 158-184.
- حمدان، علام محمد موسى، (2012)، "التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع والأربعون بعد المئة، ص 181-226.
- حمدان، علام محمد موسى، (2012)، "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 265-301.
- حمدان، علام، ومشتهي، صبري، (2011)، "تأثير خصائص لجنة التدقيق على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص 109-163.

- حمدان، علام، ومشتهى، صبري، وعناسوة، محمد، (2010)، "لجان التدقيق في الأردن ودورها في الحد من إدارة الأرباح"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد العاشر، العدد الأول، ص 61-103.
- حمدان، علام، ومشتهى، صبري، وعواد، بهاء، (2012)، "دور لجان التدقيق في إستمرارية الأرباح كدليل على جودتها"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثامن، العدد الثالث، ص 409-433.
- خليل، محمد أحمد ابراهيم، (2005)، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية"، <http://www.infotechaccountants.com>.
- الداعور، جبر، وعابد، محمد، (2013)، "مدى إلتزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص 243-280.
- درغام، سوزان عطا، (2008)، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- درغام، ماهر موسى، (2013)، "مدى التزام البنوك الفلسطينية بمبادئ حوكمة الشركات"، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حاكمية الشركات والمسئولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، إربد، عمان.
- الذنبيات، علي، (2006)، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق"، عمان، الأردن.
- الرزين، أحمد بن محمد، (2012)، "حوكمة الشركات المساهمة – دراسة فقهية"، كرسى سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، المشروع رقم (01-23).
- رمضان، عماد، (2010)، "أدوات الحاكمية المؤسسية وتكاليف الوكالة الإدارية: دراسة تطبيقية على السوق الاردني"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الثالث، ص 155-179.

- زين الدين، بروش، جابر، دهيمي،(2012)، "دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- السرتاوي، عبد المطلب، وحمدان، علام، ومشتهى، صبري، وأبو عجيبة، عماد، (2013)، "اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، ص 819-846.
- سليمان، محمد مصطفى، (2006)، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- سوق فلسطين للأوراق المالية، (2008)، دليل الشركات المساهمة العامة، (2007).
- الشريف، اقبال محمد، وأبو عجيبة، عماد محمد، (2009)، "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية"، مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الأردن.
- علي، وشحاتة، (2003)، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عورتاني، هشام، (2013)، "الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، الحوكمة في فلسطين - نشرة دورية متخصصة في قضايا الحوكمة في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية، معهد الحوكمة الفلسطيني، العدد الأول.
- الفار، عبد المجيد، (2006)، "إدارة الأرباح، أثر الحاكمة المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن.
- قباجة، عدنان، (2008)، "أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

- قراقيش، سائد، (2009)، "تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- ميخائيل، أشرف حنا، (2005)، "تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
- مطر، محمد، نور، عبد الناصر، (2007)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية- دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول.
- الهيني، إيمان أحمد، (2005)، "تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن.
- يوسف، علي، (2012)، "أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، ص 223-254.

المراجع والمصادر الأجنبية:

- Abbott, L. J., Park, Y., peters, G. F., (2002),. " Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement: A study of the Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations", <http://www.researchgate.net>.
- Abbott, L. J., Park, Y. and Parker, S., (2000), "The Effects of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Frand", Managerial Finance, Vol(26), No (2), pp 55-67.
- Andrew, R., Goddard, and Carol, Masters, (2000), "Audit Committee Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of U. K. Companies", Managerial Auditing Journal, Vol(15), No(7), pp 358-371.
- Balatbat, M., S., Taylor, and Walter, T., (2004), "Corporate Governance Insider Ownership and Operating Performance of

- Australian Initial Public Offering", **Accounting and Finance**, Vol(44), No (1), pp 299-328.
- Barth, M., W. Landsman, and M.Lang, (2008), "International Accounting Standards and Accounting Quality", **Journal of Accounting Research**, Vol(46), No (3), pp 467-498.
 - Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D., Lapides, P., (2000), "Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms", **Accounting Horizons**, Vol(14), No(4), pp 441-454.
 - Beasley, M., Carcello, (1996), "An Empirical Analysis of the Relation Between the Board of Director Compensation and Financial Statement Fraud", **The Accounting Review**, Vol (71), October, pp 443-465.
 - Bellovary, Jodi, L, Giacchino, and Aker, Michael, D. (2005), "Earning Quality: Its Time to Measure and Report", **The CPA Journal**, (AICPA 2005).
 - Block, Stanley, (1999), "A Study of Financial Analysis: Practice and Theory", **Financial Analysis Journal**, Vol(55), No(4), pp 86-95.
 - Bryan, D., M., Liu, S., Tiras, (2004), "The Influence of Independent and Effective Audit Committee on Earning Quality", **Working Paper, State University of New York, Buffalo.**
 - Brown, L., & Caylor, M., (2004), **"Corporate Governance and Firm Performance"**, Working Paper Georgia State University.
 - Carcello, J., and Neal, T., (2003), "Audit Committee Independence and Disclosure: Choice for Financially Distressed Firms", **Corporate Governance**, Vol (11), No(4) , pp 289-299.
 - Colley, John, et. Al., (2005), "What is Corporate Governance", **Mc-Graw-Hill Professional.**
 - Chan, Konan, Chan, L., Jegadeesh, N., Lakonishok, J., (2006), "Earning Quality and Stock Return", **Journal of Business**, Vol (79), No (3), pp 1041-1082.

- Chtourou, M. S., Bedard, J., Courteau, L., (2001), "Corporate Governance and Earnings Management", <http://www.paper.ssrn.com>.
- Dalton, D. R., Daily, C. M., Johnson, J. L., Ellstrand, A. E., (1999), "Number of Director and Financial Performance: A Meta-Analysis", **Academy of Management Journal**, Vol(2), December, pp 674-686.
- De-jun, W.U., (2009), "What are Affecting Earning Quality: A Summarization", **Journal of Modern Accounting and Auditing**, Vol (5), No (5), pp 53-58.
- Dechow, P., and Schrand, C., (2004), "Earning Quality", **the Research Foundation of CFA Institute**".
- Dechow, P.M., Sloan, R. G., & Sweeny, A. P., (1996), "Causes and Consequence of Earnings Manipulation: An Analysis of Firm Subject to Enforcement Actions by SEC", **Contemporary Accounting Research**, Vol (13), No (2), pp 1-36.
- Demerjian, R., Peter, Lev, B., Lewis, M., and Mcvay, S., (2013), "Managerial Ability and Earning Quality ", **The Accounting Review**, Vol(88), No(2), pp 463-498.
- Farinha, Jorge, and Moreira Jose Antonio, (2007), "Dividends and Earning Quality: The Missing Link", **Working Paper University of Porto**.
- Farber, D., 2004, "Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter ?", **The Accounting Review**, Vol (80), No (2), pp539-561
- Fuerst, O., and Kang, S., (2004), "Corporate Governance, Expected Operating Performance and Pricing", **Corporate Ownership and Control**, Vol(1), No(2), pp 17-30.
- Jensen, M.C.,(1993), "The Modern Industrial Revolution Exit and the Failure of the Internal Control System", **Journal of Finance**, Vol(48), July, pp 831-880.
- Garcia, L., Barbadillo, E., Perez, M., (2012), "Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earning: Empirical Evidence from Spanish Company", **Journal Manage Gov**, Vol (10), No (1), pp 301-331.
- Karamanou, Irene., & Vafeas, Nikos., 2005, "The Association Between Corporate Boards, Audit Committee, and Management

- Earnings Forecasts: An Empirical Analysis", **Journal of Accounting Research**, Vol (43), No (3), June, pp. 453-486.
- Lee, K., Lev, B., and Yeo, G., (2007), "Organization structure and Earning Management", **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, Vol (22), No (2), pp 293-321.
 - Lin, W. Jerry., Li F. June., & Yang S. Joon., (2006), "The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality", **Managerial Auditing journal**, Vol (21), No (9), pp 921-933.
 - Machuga Susan & Teitel Karen., (2007), " The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components", **Journal of International Accounting Research**, Vol (6), No (1), pp 37-55.
 - Reyad, Sameh, M., (2013), "The Role of Auditing Quality As Tool of Corporate Governance in Enhancing Earning Quality: Evidence from Egypt", **International Management Review Journal**, Vol (9), No (2), pp 83-94.
 - Recharadson, Scott., (2003), "Earning Quality and Short Sellers", **Accounting Horizons**, Supplement.
 - Saleh, N. M. Iskandar, T. M. and Rahmat, M. M., (2007), "Audit Committee Characteristics and Earning Management: Evidence from Malaysia", **Asian Review of Accounting**, Vol(15), No (2), pp 147-163.
 - Singh, H. and Harianto, F. , (1989), "Management-Board Relationships, Takeover Risk and Adoption of Golden Parachutes " , **Academy of Management Journal**, Vol.(32) , pp 127-149.
 - Sonda, M., C., Bedard, Jean., Lucic Couteau., (2003), "**Corporate Governance and Earning Management**", <http://www.ssrn.com>.
 - Stewart, J. and Munro L., (2007), "The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perception of Australian Auditors", **International Journal of Auditing**, Vol(11), No (1), pp 51-69.
 - Tong, Y., and Wang, H., (2007), "Transaction Among Related Parties, Control Income and Earning Quality", **Accounting Research**, Vol(4), No (1), pp 75-82.

- Teitel, K., and Machuga, S., (2010), "The Interaction of Audit Firm Quality and the Mexican Code of Best Corporate Practices on Earning Quality", **Review OF Business Research**, Vol(10), No(1), pp 32-49.
- The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter (AFAANZ)., (2005), "**Earnings quality and its relationship with aspects of corporate Governance: an investor perspective**".
- Vafeas, N, (2005), "Audit Committee, Boards and the Quality of Reported Earning", **Contemporary Accounting Research**, Vol(22), No(1), pp 1093-1122.
- Vishny, Robert, W., and Sheifer, A., (1997), "A Survey of Corporate Governance", **Journal of Finance**, Vol(52), No(2), pp 737-783.
- Winkler, A., (1998), "**Financial Development, Econmic Groth and Corporate Governance**", Frankfurt: Goethe University.

الملاحق

جدول "1"

جدول بالشركات التي تم دراستها وهي جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

ر.م.	اسم الشركة
1	شركة سجائر القدس
2	شركة بيرزيت للأدوية
3	الشركة الوطنية لصناعة الألومنيوم
4	شركة القدس للمستحضرات الطبية
5	الشركة الوطنية للكرتون
6	الشركة العربية للدهانات
7	شركة مطاحن القمح الذهبية
8	شركة مصانع الزيوت النباتية
9	شركة فلسطين لصناعة اللدائن
10	شركة دواجن فلسطين
11	شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية
12	مصنع الشرق للإلكترونيات

جدول "2"

العناصر الخاصة بمعادلة جودة الأرباح

الاسم الممتازة	الديون طويلة الأجل	الالتزامات غير المتداولة	الاستثمارات طويلة الأجل(غير المتداولة	الأصول غير المتداولة	الديون قصيرة الأجل	الالتزامات المتداولة	الاستثمارات قصيرة الأجل	النقدية	الأصول المتداولة	عملة القوائم المالية	السنة	الشركة
0	1287012	2078367	18587429	27550430	17592983	23149264	0	295021	17673242	الدينار الأردني	2013	شركة سجائر القدس
0	1954654	2746103	18825181	24478448	10306860	20225203	0	2870654	19273653	الدينار الأردني	2012	
0	2925432	3440219	14733558	20835697	12409247	21133811	0	1219262	20847153	الدينار الأردني	2011	
0	1481706	2122356	13035153	19546711	14752510	23366784	0	219124	20315922	الدينار الأردني	2010	
0	0	613246	10298808	16839794	10722468	16303915	0	791156	12718546	الدينار الأردني	2009	
0	1638950	2248338	9304729	13782858	12003740	17805692	0	712660	17326803	الدينار الأردني	2008	
0	0	3851648	8859354	20425850	1528211	5246459	4685004	2328060	25498335	الدينار الأردني	2013	شركة بيرزيت للأدوية
0	0	3203000	7560409	19330623	2642755	5120992	3273116	4150718	23193262	الدينار الأردني	2012	
0	0	2985226	6488957	18009745	3909518	5312659	3366774	2161732	22219099	الدينار الأردني	2011	
0	0	2623847	6084159	17444890	2152788	3588411	1913777	3233721	19891693	الدينار الأردني	2010	
0	0	2301533	4879031	15867471	1676571	3600041	1157471	3120602	18862035	الدينار الأردني	2009	
0	0	1907192	5098245	15630817	1951868	4477105	1107881	2115925	17480862	الدينار الأردني	2008	
0	1133712	1680653	70097	11074779	7478305	10117090	360000	2462784	10597559	الدينار الأردني	2013	الشركة الوطنية لصناعة الألومنيوم
0	1772281	2204346	27899	11457008	6896141	8493966	360000	2494719	8368255	الدينار الأردني	2012	
0	1897707	2261752	819426	11147624	6604001	8550986	360000	2846505	8632205	الدينار الأردني	2011	
0	461559	747876	324518	10178317	6148337	8035845	360000	1608499	7467328	الدينار الأردني	2010	
0	159750	355718	42262	9210554	5230345	6257043	494269	742033	5650032	الدينار الأردني	2009	
0	262577	392408	280009	7853510	6316846	6934583	941460	1424445	5987778	الدينار الأردني	2008	
0	3052423	4616226	740478	16805410	3906682	6909175	13639	1987440	21445711	الدينار الأردني	2013	شركة القدس للمستحضرات الطبية
0	3088794	4665958	658841	16529921	3631089	6089222	14211	986033	18133568	الدينار الأردني	2012	
0	2915464	4307897	616067	4307897	2990928	4896473	13584	1655105	19708306	الدينار الأردني	2011	
0	1060557	2149020	829404	2149020	2559415	4038849	11374	1435744	18705208	الدينار الأردني	2010	
0	127223	1160089	454333	9331155	1789890	2440101	154293	2945304	15616302	الدينار الأردني	2009	
0	127223	1062229	4710484	9424796	1436181	2102981	151756	3539817	14296482	الدينار الأردني	2008	
0	0	86130	543111	2006467	407119	568561	0	385457	2730181	الدينار الأردني	2013	الشركة الوطنية للكربون

0	0	103133	362697	1843151	311540	329277	0	262551	2434929	الدينار الأردني	2012		
0	0	67377	246286	1661744	192287	197961	0	348340	2412956	الدينار الأردني	2011		
0	0	53484	391256	1829097	370023	385703	0	249277	2391078	الدينار الأردني	2010		
0	4735	76383	246962	2483786	444451	464123	0	189253	1697539	الدينار الأردني	2009		
0	33090	96504	2698945	2698945	397207	421125	0	124838	1490913	الدينار الأردني	2008		
0	0	148101	219125	999525	594180	1206778	0	837935	3362069	الدينار الأردني	2013	الشركة العربية للدهانات	
0	0	122207	171349	972851	960457	1333370	0	711362	3013480	الدينار الأردني	2012		
0	0	101930	0	779436	802253	1327146	177903	758183	2945835	الدينار الأردني	2011		
0	0	98221	0	709057	663325	1202226	36435	1027559	2944506	الدينار الأردني	2010		
0	0	82819	0	643251	371381	568831	0	811564	1981488	الدينار الأردني	2009		
0	0	68836	0	679823	364222	507190	0	646908	1808582	الدينار الأردني	2008		
0	0	336612	1087679	10141953	2192929	2298851	0	279871	8510464	الدينار الأردني	2013	شركة مطاحن القمح الذهبية	
0	0	277220	1014024	10222651	2755922	2885579	0	407364	9434593	الدينار الأردني	2012		
0	0	242973	1010336	10354275	325301	711892	0	364660	7551866	الدينار الأردني	2011		
0	39704	246593	965473	10356198	2408756	2703543	0	245015	9172060	الدينار الأردني	2010		
0	166656	325567	716633	10236000	2620337	2806828	0	191441	7959993	الدينار الأردني	2009		
0	85080	214971	682158	10365527	4135228	4609088	0	1290421	10166086	الدينار الأردني	2008		
0	0	368203	12213834	13619925	491359	759391	0	1797111	4901092	الدينار الأردني	2013	شركة مصانع الزيوت النباتية	
0	0	327788	9513590	10936247	455352	520208	0	1036960	3553008	الدينار الأردني	2012		
0	0	290497	7980924	9431734	472905	558548	0	129172	3162573	الدينار الأردني	2011		
0	0	278073	7324946	8815248	715980	1237874	0	1030856	3244636	الدينار الأردني	2010		
0	0	247385	6533283	8067417	492734	1303190	0	122149	2385603	الدينار الأردني	2009		
0	324790	539382	6326138	7859813	838596	2736434	0	132001	3024671	الدينار الأردني	2008		
0	113443	141279	0	1961398	725582	751813	0	2063	1174838	الدينار الأردني	2013	شركة فلسطين لصناعة اللدائن	
0	0	28520	0	2351542	810463	828181	0	37455	1317427	الدينار الأردني	2012		
0	0	26354	0	2816632	432834	731081	0	19693	1333894	الدينار الأردني	2011		
0	0	22322	0	3300595	874498	1096210	0	33861	1666700	الدينار الأردني	2010		
0	0	17777	0	3611628	677469	814202	0	118052	1431835	الدينار الأردني	2009		
0	0	21324	0	3908707	389953	636303	0	70579	1487086	الدينار الأردني	2008		
0	2415721	2928593	7764	23204139	187266173	7211493	0	1507182	11215334	الدينار الأردني	2013	شركة دواجن فلسطين	
0	2011738	3403893	7262	22511752	7543897	9006587	0	114564	9332947	الدينار الأردني	2012		
0	5297273	5639308	7100	22542068	6331072	7329311	0	160936	6766225	الدينار الأردني	2011		
0	3640809	3935769	6970	22361683	4504259	5507620	0	336883	5293419	الدينار الأردني	2010		
0	3833276	4050882	25310	16990187	3179375	3510106	0	1131128	4550525	الدينار الأردني	2009		

0	196327	357490	49336	11333837	3279537	3449838	0	334544	3490131	الدینار الأردنی	2008	شركة دار الشفاء
0	3542490	5115261	90064	27362769	4263799	5896351	0	2628368	11684341	الدینار الأردنی	2013	
0	3128059	4488435	90064	25114497	4391632	5438781	0	1829498	9803309	الدینار الأردنی	2012	
0	1890519	4033542	444724	12535203	3366514	5681625	0	1911553	8761567	الدینار الأردنی	2011	
0	1258219	2348940	390224	11073373	1722427	2813261	0	723668	6071352	الدینار الأردنی	2010	
0	2390133	2406040	241072	6882158	1500271	2602665	0	1091091	5822654	الدینار الأردنی	2009	
0	728952	1502185	64686	5700322	1296913	2000813	0	684997	4946028	الدینار الأردنی	2008	
0	0	206899	303471	2156006	20318	60786	0	223174	1325890	الدینار الأردنی	2013	مصنع الشرق للإلكترونيات
0	0	206899	303471	2156006	20313	60786	0	223174	1325890	الدینار الأردنی	2012	
0	0	211663	492878	2342792	27135	215729	0	116603	1304874	الدینار الأردنی	2011	
0	0	137800	0	1837800	12632	231008	398000	485139	1723316	الدینار الأردنی	2010	
0	0	13770	0	212503	519555	593700	193302	459619	1417328	الدینار الأردنی	2009	
0	0	26328	0	213795	455487	473767	161332	559445	1342719	الدینار الأردنی	2008	

جدول "3"

المعلومات الخاصة بعناصر الحاكمية المؤسسية المطلوبة للدراسة

نشاط لجنة التدقيق (عدد اجتماعات اللجنة)	خبرة لجنة التدقيق (حيث أن القيمة 1 تعني أنها تحوي عنصر ذو خبرة)	استقلالية لجنة التدقيق الداخلي (حيث أن القيمة 1 تعني مستقلة)	استقلالية مجلس الإدارة (حيث أن القيمة 1 تعني مستقل)	حجم مجلس إدارة الشركة	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة	السنة	الشركة
6	1	1	0	10	27.0%	2013	شركة سجائر القدس
6	1	1	0	10	27.0%	2012	
6	1	1	0	11	30.4%	2011	
6	1	1	0	11	30.4%	2010	
6	1	1	0	11	29.3%	2009	
6	1	1	0	11	29.3%	2008	
6	1	1	0	11	32.5%	2007	
6	1	1	0	11	32.5%	2006	
6	0	1	0	7	18.7%	2013	شركة بيرزيت للأدوية
6	0	1	0	7	22.8%	2012	
6	0	1	0	7	30.6%	2011	
6	0	1	0	7	27.2%	2010	
6	0	1	0	7	25.4%	2009	
6	0	1	0	7	25.4%	2008	
6	0	1	0	7	24.7%	2007	
6	0	1	0	7	25.8%	2006	
7	1	1	1	9	0.7%	2013	الشركة الوطنية لصناعة الألومنيوم
7	1	1	1	9	0.7%	2012	
7	1	1	1	9	0.7%	2011	
7	1	1	1	9	1.2%	2010	
7	1	1	1	9	1.3%	2009	
7	1	1	1	9	0.9%	2008	
7	1	1	0	9	0.9%	2007	
7	1	1	0	9	1.1%	2006	
6	1	1	0	11	60.6%	2013	شركة القدس للمستحضرات
6	1	1	0	11	60.6%	2012	

6	1	1	0	11	34.4%	2011	الطبية
6	1	1	0	11	34.4%	2010	
6	1	1	0	10	52.9%	2009	
6	1	1	0	10	52.9%	2008	
6	1	1	0	8	27.3%	2007	
6	1	1	0	8	27.3%	2006	
6	0	1	0	6	54.0%	2013	
6	0	1	0	6	54.0%	2012	
6	0	1	1	7	39.6%	2011	
6	0	1	1	7	40.3%	2010	
6	0	1	1	8	25.7%	2009	
6	0	1	1	8	47.3%	2008	
6	0	1	1	7	46.0%	2007	
6	0	1	0	7	47.0%	2006	الشركة العربية للدهانات
5	1	1	1	5	58.6%	2013	
5	1	1	1	5	58.6%	2012	
5	1	1	1	5	58.6%	2011	
5	1	1	1	5	58.6%	2010	
5	1	1	1	7	28.0%	2009	
5	1	1	1	7	70.0%	2008	
5	1	1	1	7	28.0%	2007	شركة المطاحن الذهبية
5	1	1	0	10	70.0%	2006	
6	1	1	1	9	51.0%	2013	
6	1	1	1	9	51.0%	2012	
6	1	1	0	9	32.0%	2011	
6	1	1	0	9	32.0%	2010	
6	1	1	0	9	33.0%	2009	
6	1	1	0	9	33.5%	2008	شركة مصانع الزيون النباتية
6	1	1	0	11	33.8%	2007	
6	1	1	0	10	33.5%	2006	
6	1	1	1	6	39.6%	2013	
6	1	1	1	6	39.8%	2012	
6	1	1	1	7	38.0%	2011	
6	1	1	1	7	39.1%	2010	
6	1	1	1	7	39.1%	2009	
6	1	1	1	7	35.8%	2008	
6	1	1	0	7	33.4%	2007	
6	1	1	1	8	33.6%	2006	

5	0	1	0	8	0.0%	2013	شركة فلسطين لصناعة اللدائن
5	0	1	0	8	0.0%	2012	
5	0	1	1	9	0.0%	2011	
5	0	1	1	9	0.0%	2010	
5	0	1	0	9	0.3%	2009	
5	0	1	1	9	0.3%	2008	
5	0	1	1	11	0.3%	2007	
5	0	1	1	11	0.3%	2006	
5	1	1	0	10	1.4%	2013	
5	1	1	0	10	1.4%	2012	شركة دواجن فلسطين
5	1	1	0	11	1.2%	2011	
5	1	1	0	11	1.2%	2010	
5	1	1	1	11	0.9%	2009	
5	1	1	1	11	0.9%	2008	
5	1	1	0	12	1.0%	2007	
5	1	1	0	12	1.0%	2006	
6	0	1	0	11	11.5%	2013	
6	0	1	0	11	21.1%	2012	شركة دار الشفاء
6	0	1	0	11	18.5%	2011	
6	0	1	0	11	18.5%	2010	
6	0	1	0	11	18.5%	2009	
6	0	1	0	11	15.9%	2008	
6	0	1	0	11	15.0%	2007	
6	0	1	0	11	15.2%	2006	
5	1	1	1	7	6.4%	2013	
5	1	1	1	7	6.6%	2012	مصنع الشرق للالكترود
5	1	1	1	7	6.5%	2011	
5	1	1	1	7	5.8%	2010	
5	1	1	1	7	5.7%	2009	
5	1	1	1	7	6.1%	2008	
5	1	1	1	7	6.8%	2007	
5	1	1	1	7	6.4%	2006	